الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
Tél. / Fax : + 213 35 54 05 05
WWW-UNIV-MSILA.DZ

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université Mohammed Boudiaf – M'sila
Faculté de Droit et des Sciences Politiques
Tél. / Fax : + 213 35 54 05 05
BP.166,Ichbilia 28003,M'Sila- Algérie

الرقم 192/ك ح.ع س/2023

المسيلة في: 04 جوان 2023

مستخرج فردي من محضر مداولات المجلس العلمي للكلية

في يوم: 13 /2023/04 (**الثالث عشر من أفريل ألفين وثلاثة و عشرون**) اجتمع أعضاء المجلس العلمي للكلية في دورته العادية لمناقشة اعتماد المطبوعات

و بناءا على التقارير الايجابية للخبراء :

د/ توازي خالد (جامعة المسيلة).

د/ منصوري عبد النور (جامعة المسيلة).

بخصوص مطبوعة الدكتور: **خوجة أسامة** / قسم: **العلوم السياسية** / المعنونة بـ " **محاضرات في مقياس رسم السياسيات و صنع القرار**"

تم اعتماد المطبوعة المذكورة أعلاه والمصادقة عليها من طرف المجلس العلمي.

رئيس المجلس العلمي.

الأستاذ الدكتور: والي عبد اللطيف
أستاذ القانون العام
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة البحث العلمي والتعليم العالي
جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مطبوعة دروس في مقياس
رسم السياسات وصنع القرار
الدكتور: خوجة أسامة

- القسم: العلوم السياسية
- اسم المقياس: رسم السياسات وصنع القرار
- البرنامج الذي قدم المقرر ضمنه: سنة ثانية جذع مشترك ليسانس علوم سياسية
- المستوى الذي قدمت فيه المحاضرات: السداسي الثاني.
- البريد المهني: oussama.khodja@univ-msila.dz
- الرابط على الخط (منصة موودل):

السنة الدراسية:
2025-2024

بطاقة التواصل ومعلومات المقياس: رسم السياسات وصنع القرار

- اسم ولقب الأستاذ: خوجة أسامة
- البريد الالكتروني المهني: oussama.khodja@univ-msila.dz
- رابط المطبوعة على منصة موودل:

- الكلية: الحقوق والعلوم السياسية
- القسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية
- المستوى الدراسي: سنة ثانية ليسانس "جذع مشترك"
- السداسي: الثاني
- الرصيد: 2

- **المعامل: 2**
- **الحجم الساعي: ساعة ونصف**

3-أهداف المقياس:

تهدف هذه المادة من تمكين الطالب للتعرف عن ماهية السياسات وكيفية صناعة القرار وعلى دراسة عملية لصناعة القرار في العلوم السياسية واستعراض **أهم** المقاربات المعرفية في رسم السياسات والفواعل الأساسية الرسمية وغير الرسمية.

4-المعارف المسبقة المطلوبة :

المعارف المكتسبة والتكوين القاعدي للطالب في الفلسفة والاقتصاد والتاريخ المعاصر والمفاهيم الإدارية والقانونية والتكوينات ذات الصلة التي تساعد على دراسة العلوم السياسية.

5-محتوى المادة:

المحور الأول: مفهوم السياسات

المحور الثاني: نظم اتخاذ القرارات

-ماهية نظم صنع القرار

-مفاهيم حديثة وتقليدية في صنع القرار: الموقفية، السلوكية....

المحور الثالث: المدارس النظرية لرسم السياسات وصنع القرار

- المداخل السياسية: نظرية النظم ،الطبقية، النخبة،الجماعة
- المداخل الفنية: العقلاني التراكمي ،النظرية المزدوجة، نظرية الاختيار الرشيد

المحور الرابع : مراحل رسم السياسات العامة

المحور الخامس: استراتيجيات ربط مراحل رسم السياسات وصنع القرار

المحور السادس: دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في رسم السياسات وصنع القرار

طريقة التقييم: امتحان + متواصل

تمهيد:

تعبر السياسات العامة عن فعل جهاز الدولة، وكيفما تدخل الفاعل في إقرار السياسات العامة فإن هذه الأخيرة تتخذ وتتحدد على أنها صادرة عن جهاز قوي وسام، وهو جهاز الدولة .

والسياسات العامة من الاختصاصات التي تهتم بها الأجهزة العلمية الرسمية وشبه الرسمية المرتبطة بالدولة الحديثة، وحيث إن تطور العقلنة الذي مس أجهزة الدولة في القرن الواحد والعشرين حمل طموحا مشروعا يطرح نفسه، والمتمثل في البحث عن السبل الكفيلة بتحقيق خدمة الدولة، وبالتالي خدمة الإنسان وتوفير الظروف المادية والمعنوية لعيشه، ولذلك فإن الكثير من التغيرات والتطورات ذات الطبيعة الدستورية والاقتصادية والاجتماعية التي مست جهاز الدولة كانت تسعى ومما سعت إليه، منح الدولة الإمكانيات الكفيلة والفعالة لتحقيق أهدافها، ومن هنا نشأ طموح علمي أدى إلى تشجيع دراسة السياسات العامة وتقييمها كمرحلة هامة من مراحل الوعي بخطورة وتعقيد فعل الدولة .

وقد أعتبر البعض أن الدولة عبارة عن آلة عملاقة يجب تحسين أدائها للحصول على مردود جيد وبالتالي أصبح رهان السياسات العمومية هو تقليص ذلك التباعد الذي يمكن أن يظهر بين الأهداف المحددة من طرف أصحاب القرار و تطبيق السياسة العامة من طرف البيروقراطية الإدارية .

وقد عرف هذا التخصص تطورا ملحوظا منذ بداية عقد الخمسينات، وبالخصوص بالولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأنجلوساكسونية، أما في البلدان النامية فرغم بعض المحاولات الجريئة ببعض بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا، فإن دراسة السياسات العامة لازالت محتكرة من طرف الخبراء في الغرب، وغالبا ما يقوم خبراء المؤسسات المالية الدولية بإعداد دراسات حول السياسات العامة لهذه البلدان في غياب مراكز بحوث جدية تستطيع أن تحقق تراكما محترما لدراسات حول السياسات العامة.

المبحث الأول: الإطار المعرفي للسياسة العامة

تشكل السياسة العامة موضوعا من بين الموضوعات الهامة التي تعنى بدراسة سلوك النظام في إطار التفاعل الدينامكي المستمر الذي تفرضه مختلف العناصر المكونة له من مؤسسات رسمية وغير رسمية تعمل على مسارات توافقية تضمن بناء البرنامج الحكومي المعبر عن الحاجة البيئية والإقرار السلطوي المختلف في نسبتيه من وقت لأخر وذلك في سياق المحددات الفارضة لمنطق عمل السلطة.

وفي هذا سنتطرق ضمن هذا المبحث لثلاث مطالب تكون معبرة عم عنوانه من خلال التعرض إلى: مفهوم ونشأة السياسة العامة وكذا مكوناتها وخصائصها وتصنيفاتها المتنوعة.

المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم السياسة العامة

إن الحديث عن السياسة العامة كمفهوم وموضوع حديث برز كحقل علمي شغل السياسيين والإداريين والقادة والخبراء والأكاديميين، عرفت تطورا مرحليا وسيتم التعرض إلى هذا التطور وفق مرحلتين هما:

أولا-التطور القديم للسياسة العامة:

شكل وجود الإنسان ونظامه الذي وضعه بين عشيرته من اجل تحقيق حاجاته وتلبيتها، في ظل الدولة التي تحميه وتحدد له حقوقه وواجباته، وكان هذا ملموسا في الحضارات السابقة، أين كانت مساهماته في إدارة الدولة المختلفة، وقد كانت الظاهرة الإدارية أولى اهتمام الحكام لما لها حضور وتشعب في إدارة الحكم، وأخذت سياساتهم تشكل إحدى مداخل الإدارة العامة وفرع من فروعها، وبذلك ارتبطت السياسة والإدارة ارتباطا كبيرا.

فالفراعنة من بين المجتمعات الذين عرفوا رواجا وتطورا إداريا وتنظيما حكوميا اتصفت بالكفاءة والجدارة والتنسيق الجيد في إطار علاقاتها مع المجتمع وإدارة شؤونه.

كما شهدت الحضارة الصينية تقدما في ما تعلق بالتنظيم السياسي وكانت تفرض شروطا على تقلد المناصب السياسية والقيادية، وذلك بتوفر المعرفة وإتباع الأساليب القائمة على الحكمة والقدرة الحسنة، والإدراك الواعي لمختلف العادات والتقاليد، لسلوك المجتمع والاستماع لأرائهم والأخذ بها وهذا ما كان يوحي أن ظروف الإدارة شؤون الدولة في إطار سياساتها العامة تتسم بالوضوح والتفاعل والتجاوب مع الفاعلين.

أما الإغريق فقد عرفوا أشكالا مختلفة للسياسات، فدرجة الممارسة لشؤون الحكم جعلت علماء وفقهاء اليونان يولون اهتماما بالغا لهذا الجانب حيث يقول " أفلاطون" " إن النظام السياسي السليم هو الذي يعتمد على التفكير ولا يترك أمره للظروف" كما عبر أيضا في قوله **" ... وظيفة الدولة في هذا النظام هو إيجاد أوفق الطرق لإشباع الحاجات وتنظيم الخدمات..."**[1].

بناءا على هذين القولين اللذين يؤكدان على أن وصف السياسة العامة ولو من زاوية محددة إلا أن التفكير في مواجهة المشكلات الاجتماعية والقيام بالمصلحة العامة يعبر عن السياسة العامة التي تعد نتاج أي نظام سياسي موجهه لخدمة الصالح العام، ولعل الطابع القانوني الذي اتسمت به الحضارة الرومانية كذلك والتقسيم الجغرافي لأقاليمها، وكيفية صياغة الحكم بها وعلاقتها بالإمبراطورية كنموذج عن الممارسة الواقعية للسياسة العامة آنذاك وذلك لحماية المواطنين وممتلكاتهم وتنظيم مختلف الرعايا بها[2].

إن الممارسات السياسية لمواجهة المشكلات المجتمعية ظلت مرتبطة ارتباطا جوهريا بحياة المجتمعات كما قطعت أشواطا كبيرة في سبيل التعارف والتعامل مع المعطيات الجديدة وتعقد الحياة الاجتماعية والسياسية، فبعدما كانت تشع من جدران الكنائس في العصور الوسطى وما تلهمه الكنائس للحكام والملوك من تعاليم يقوم عليها تدبير شؤون المجتمعات، جاء الإسلام من جهة أخرى ليعطي نهجا قويا واهتماما جديا بقضايا المجتمع البشري وما يخص السياسة والحكم وفق ما أقره الكتاب والسنة في الدولة والحكومة والخلافة، حيث أتى بأروع القيم والدعامات التي ينادي بها المتحضرون اليوم، والتي تقوم عليها أسس السياسة

1 - نقلا عن: مصطفى أبو زيد فهمي، حسين عثمان، الإدارة العامة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003، ص 55.

2 - محمد نصر مهنا، نفس المرجع السابق، ص 72.

العامة المتمثلة في الشورى والعدل والمساواة والإخاء وإعطاء كل ذي حق حقه ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب والوقت المناسب...الخ، وغيرها من القيم والإسهابات الفذة التي أتى بها الإسلام في مجال تطوير الفكر الإداري والسياسي وإرساء العديد من القواعد العامة كالشورى والقيادة والسلطة وهذا سواء في دولة الرسول صلى الله عليه وسلم أو عهد الصحابة والتابعين إلى يومنا هذا والسياسة العامة لم تكن آنذاك إلا مجرد تدبير لشؤون الأمة وإقامة أمورها بما يصلحها[1].

ثانيا-التطور الحديث للسياسات العامة:

إن بداية ظهور وتشكل معالم الدولة في بداية عصر النهضة كان له الأثر البالغ في تطوير مفهوم السياسة العامة، حيث بدأ الاهتمام بالمؤسسات التي أصبحت فيما بعد كأحد مقومات السياسة العامة حيث أجمع علماء السياسة أن نشأة الدولة أسس شعورا إنسانيا يحتم نوعا من التعاون الإنساني ضمن الجماعة، ولابد أن يكون ذلك ضمن نظام معين له قدر من السلطة إلى أن ظهرت الدولة الحديثة بمقوماتها وممارستها وأعبائها وبدأ أيضا،[2] وبدأ علم السياسة يتبلور وتزداد أهميته والذي يعد فرعا من فروع العلوم الاجتماعية عقب استقلاله عن الفلسفة الأخلاقية فقد حظي بالدعم العلمي والمعرفي اللازم، وباعتبار أن السياسة صارت تمثل جزءا لا يتجزأ من النشاط الاجتماعي والنفسي وللظاهرة الاجتماعية.[3]

لقد تبلور مفهوم السياسة العامة من حيث كيفية تحليلها ووضعها والتبصر في أهدافها ومضمونها والتحديد البين لأساليب تنفيذها في إطار الإمكانيات المتاحة، وكان هذا نتاجا للدور المتزايد والمتعاظم للدولة في مختلف شؤون المجتمع، فقد شهدت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وانحسارا لفلسفة النظام الاقتصادي الحر، من أبرز دعاتها المفكر الاقتصادي **آدم سميث** ومبادئها القائمة على حرية الملكية والتجارة وتحقيق المصالح الخاصة، كما اتسمت هذه الفترة بالأطروحات المنادية بأهمية تدخل الدولة كمحرك رئيسي للنشاط الاقتصادي، فقد تعاظم دور الدولة في المجتمع بالقدر الذي جعلها في حالات السلطة المهيمنة والمنسقة لكافة الوظائف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي قاد بعض المفكرين إلى القول أن هذا العصر هو عصر تدخل الدولة.[4]

وبقدر ما أسهمت الأسباب السابقة في تزايد الاهتمام بالسياسات العامة في إطار يتميز بالطابع الفكري والتجريبي، فإن علم السياسة العامة لم يكتب معناه الاصطلاحي علميا إلا في مطلع الخمسينيات من القرن السابق على يد عالم الاقتصاد السياسي **" هارولد لازويل"** الذي تناول بالدراسة في كتابه "من؟ يحصل على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ وهي جوهر العمليات التبادلية والتوزيعية المتضمنة في رسم السياسة العامة وتنفيذها" وكتابه مع **" دانيال ليرنر"** ***D.lirner*** عام 1951المعنون بـ " علوم السياسات، التطورات المعاصرة في الهدف والأسلوب" الذي تطرق فيه إلى الإطار التحليلي للسياسات العامة وهنا يقول**" لازويل"** " إن هناك اتجاها واضحا في العلوم الاجتماعية يتجاوز الحدود التخصصية لتلك العلوم المختلفة، ولهذا الاتجاه وجهان، ففي الوجه الأول هناك اهتمام وتركيز على احتياجات عملية صنع

1 - عبد العزيز بن حبتور، أصول ومبادئ الإدارة العامة، عمان: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2000، ص 54.

2 - محمد علي مهنا، مرجع سبق ذكره، ص 146.

3 - جان ماري دانكان، علم السياسة، ترجمة: محمد حرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992، ص ص 42-46.

4 - حسن الأبشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000، ص 18.

السياسات من المعلومات، وهو يركز على عملية صنع السياسات وتنفيذها، أما الوجه الثاني والذي يهتم بتطوير محتوى المعلومات وتفسيرها لصانعي السياسات فإنه يقع خارج نطاق العلوم السياسية" من الحديث السابق **للازويل** نجد أنه يحاول بناء إطار منهجي يقوم بمهمة توحيد معطيات العلوم الاجتماعية كأساس لعلوم صنع السياسات، ويعتبر هدفه وصفيا ذلك لأن إطاره المنهجي يركز على اصطلاح وسائل صنع وتنفيذ السياسات العامة باستخدام أدوات البحث الاجتماعي. لكنه لم يحدد الإطار المنهجي لحقل تحليل السياسات العامة وقد قام بهذه المهمة بعد خمسة عشرة عاما الكاتب **"يكزيل دورور"** الذي يعتبر هو المؤسس الحقيقي والفعلي لهذا الحقل، ولقد بدأ **دورور** ببناء إطاره المنهجي لعلوم صنع السياسات بتوضيح عجز العلوم الاجتماعية بما فيها الإدارة العامة عن تقديم مرتكزات عملية يمكن الاعتماد عليها في عملية تحليل السياسة العامة.[1]

وفي نهاية الستينيات تطور هذا الحقل مع ظهور المدرسة السلوكية* التي وجهت الاهتمام إلى ضرورة دراسة مخرجات النظام السياسي ولاسيما السياسة العامة، ومع السبعينيات بدأ الاهتمام بدراسة السياسة العامة نتيجة إدارة الولايات المتحدة وحل المشكلات المتفاقمة آنذاك في المجتمع الأمريكي من التضخم والبطالة والإنفاق الحكومي ومشكلات الشرق الأوسط والتجارة الدولية وفي محاولة الخروج من مأزق المشكلات المتفاقمة كان الاهتمام بهذا الحقل.[2]

وهكذا انتقل حقل السياسات العامة من الوصف إلى التحليل عبر الفترات الزمنية إلى أن صار محل الدراسة المقارنة في أواخر السبعينيات بين مختلف الدول والنظم السياسية وأصبح حقلا فرعيا متناميا في إطار السياسة العامة المقارنة، ويمكن إرجاع هذا الاهتمام المتزايد بهذا الفرع إلى مجموعة من العوامل: [3]

1-الاعتماد على الجانب الآلي في تحليل البيانات مع التركيز على الجوانب القابلة للقياس الكمي.

2- تركيز التيار السلوكي في السياسة المقارنة على جانب المدخلات مع إهماله وتجاهله لجانب المخرجات.

3- الإحساس الذي ساد بين العديد من لعلماء بأن علم السياسة لم يحقق إحدى أهم وظائفه التقليدية وبالتحديد التعامل مع القضايا الرئيسية التي تواجه العالم. وأن السياسة يجب أن تكون على صلة وثيقة بما يجري في أرض الواقع السياسي، وأن يساهم في حل المشكلات والقضايا السياسية، وهذا ما عبر عنه **"دافيد استون"** في حديثه عن الثورة ما بعد السلوكية.

4- أهم عامل أدى إلى التركيز على السياسة العامة هو تزايد دور الحكومة في الحياة المجتمعية وفي كافة القطاعات على مستوى كل دول العالم.

ومع تغير مفهوم الدور التقليدي للدولة وسيادة الدولة، بدأ التركيز على دور الفاعلين الجدد من أمثال الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في رسم وتحديد أولويات السياسات العامة.

---

1 - سلمى الإمام، "صنع السياسة العامة في الجزائر، دراسة السياسة التعليمية 1997-2007"،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007-2008)، ص 16.

2 - أماني مسعود، "السياسات العامة –تطور المفهوم واقترابات الدراسة"، مجلة سياسات، العدد (8)، رام الله - فلسطين: معهد السياسات العامة، ربيع 2009، ص 139.

3 - زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة، ليبيا: منشورات جامعة قار يونس،(د س ن) ص 242.

ولقد تطور مفهوم السياسات العامة في ظل العولمة، إذ اعترى مفهوم السياسة العديد من التغيرات وبدأ الاهتمام بقضايا جديدة ذات صبغة عالمية تحتل أجندة السياسة العامة مثل: قضايا البيئة والخصخصة والإدارة المالية والميزانية، وقضايا حقوق الإنسان وقضايا تتعلق بأسلوب إدارة شؤون الدولة وأضحى هناك ما يسمى بالسياسات العامة العالمية.

كما تطورت منهجية تحليل السياسات العامة، بحيث أصبحت تجمع بين التحليل الكمي والكيفي وتأخذ بالأسلوب المقارن، كما أصبح تحليل وتقييم السياسات العامة يعتمد على إتباع الأسلوب الوقائي وليس فقط الأسلوب العلاجي، حيث عادة ما يتم التفكير في المشكلات وأساليب علاجها قبل أن يتفاقم كما تطورت منهجية تحليل السياسات العامة فيما يتعلق بتقييم البدائل، وأصبح هناك تأكيد على مفاهيم مثل الرضا العام والمشاركة وعدالة الإجراءات. وبهذا أصبحت السياسة العامة محصلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين عدة من الفاعلين على المستوى المحلي والدولي غير الدولة.[1]

وقد توافرت العديد من الأسباب التي أدت إلى الاهتمام المتزايد بموضوع السياسة العامة في ظل تطورها المرحلي، أين تعاظم هذا الاهتمام بعد الحرب العالمية الثانية بفعل تنامي الاحتواءات المنادية بضرورة تدخل الدولة كمحرك للنشاط الاقتصادي والاجتماعي، لتظهر فيها بعد دراسات مرتبطة بالسياسات العامة وتعنى بموضوعات تدرس بوصفها محاور مستقلة تهتم بها العلوم السياسية كسياسة التمدن، سياسة الرفاه سياسة حماية البيئة، سياسة الحريات العامة وغيرها، كما ظهرت كتابات تركز على دور الفاعلين في السياسة العامة[2].

وفي ظل العولمة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ظهر ما يعرف بالسياسات العامة العالمية والتي تعنى بالقضايا العالمية كالبيئة، وحقوق الإنسان وغيرها.

ويورد **" توماس داي"** أسباب الاهتمام بدراسة السياسة العامة إلى ثلاث نقاط :

- **أسباب علمية:** يبنى ويتطور العلم عن طريق إثارة التساؤلات التي تبحث عن إجابة بالطرق العلمية الصحيحة، فالسياسة العامة تعتبر مفهوما يبحث في الكثير من الأشياء التي تتعلق بالدولة والمجتمع، وهنا يأتي الباحث ليؤسس مرحلة بحثية عندما يجعل من السياسة العامة متغيرا تابعا يتأثر بالعديد من المتغيرات كنظام الحكم أو فواعل الدولة أو البيئية و غيرها، كما يمكن ان تكون متغيرا مستقلا فتؤثر في متغيرات عدة كالسلم الاجتماعي، الاستقرار السياسي، وغيرها... بمعنى أن هدف البحث يمكن أن يتحقق عن طريق الفهم المعمق للمجتمع من خلال معرفة مصادر ونتائج قرارات السياسة العامة[3].
- **أسباب مهنية:** يتعلق هذا السبب في الاستفادة من دراسة السياسة العامة والتي تساعد على إمكانية توظيف المعارف المحصلة في شانها لدى صانع القرار أو الموظف العمومي أو المعنيون أساسا بصنع وتنفيذ السياسة العامة، فالمجال المهني هو الميدان الذي يتيح الفرصة

1 - أماني مسعود، مرجع سبق ذكره، ص ص 140، 141.

2 - نادية بونوة، "دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة -دراسة حالة الجزائر-"، (مذكرة ماجستير ي العلوم السياسية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2009-2010)، ص 75.

3 - ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 30.

لحقل المعرفة أن يجد طريقا للتجسيد بطرق علمية مدروسة وصحيحة بمعنى دراسة السياسة العامة تهيئ للمعنيون إمكانية توظيف معارفهم وخبراتهم في كل المشكلات العلمية.[1]

- **أسباب سياسية:** وهنا ينصرف عرض الدراسة إلى التأكد من أن الدولة تتبنى الأفضل من السياسات لتحقيق الأهداف العامة، وكثيرا ما يتردد أن علماء السياسة ملزمون أدبيا بالعمل على تطوير السياسة العامة وإثراء النقاش السياسي عن طريق دراسة الأداء الحكومي في الميادين المختلفة.[2]

المطلب الثاني: مفهوم السياسة العامة وعناصرها

أولا/ مفهوم السياسة العامة:

تتعدد تعريفات هذا المصطلح شأنه شأن غيره من المصطلحات في نطاق العلوم الاجتماعية.

فالسياسة هي برنامج عمل يحمل أهدافا متنوعة تعمل مختلف تكوينات المؤسسات السياسية الرسمية نحو تحقيقها بما يضمن القدر الكافي من التوافق والانسجام وبما يحقق تناغما كافيا أو نسبيا مع مختلف التأثيرات البيئوية. وهناك من يؤكد أن الصراع والقوة والسياسة و السياسة العامة هي العناصر التحليلية في تعريف السياسة.[3]

1-تعريف المفكرين الأجانب للسياسة العامة:

فقد عرف **"هارولد لاسويل"** السياسة العامة بأنها: " من يحوز على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية بفعل ممارسة القوة أو النفوذ والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة"[4].

وعرفها **"توماس داي"** بأنها: " اختيار الحكومة للقيام بعمل ما أو الامتناع عن القيام به"[5].

كما عرفها **" كارل فريديريك"** على أنها: "برنامج عمل مقترح لشخص أو لجماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود"[6].

ويعرفها**" جاي بيترز"** على أنها: " أسلوب محدد من الأفعال التي يتخذها المجتمع بشكل جماعي أو يتخذها ممثلوا ذلك المجتمع وتنصب على مشكلة معينة تهم المجتمع وتعكس مصلحة ذلك المجتمع أو جزء منه "[7].

كما يعرفها **"جبرائيل ألموند"** بأنها:" تمثل محصلة عملية منتظمة عن تفاعل المدخلات، مطالب+ دعم+ المخرجات قرارات وسياسات للتعبير عن أداء النظام السياسي

1 - جيمس أندرسون، مرجع سبق ذكره، ص 21.
2 - نادية بونوة، مرجع سبق ذكره، ص 76.
3 - وصال نجيب العزاوي، مبادئ السياسة العامة، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003، ص 14.
4 - فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، الأردن: دار المسيرة للنشر و التوزيع، 2001، ص 32.
5 - أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، الأردن، مطبعة الجامعة الأردنية، 2002، ص 09.
6 - تامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص 27.
7 - كمال محمد المغيربي، الإدارة والبيئة والسياسة العامة، عمان: دار الثقافة، 2001، ص 85.

في قدرته الإستراتيجية والتنظيمية والرمزية والاستجابة الدولية من خلال القرارات والسياسات المتخذة"[1].

هذه من بين التعريفات التي قدمها مفكري الغرب حول مفهوم السياسية العامة والذي تناوله أيضا مجموعة كبيرة من مفكري العرب سنقدم البعض منها.

2- تعريف مفكري العرب للسياسة العامة:

يعرفها **"نجوى إبراهيم محمود"** بأنها: "وسيلة لتحقيق أهداف النظام السياسي وغاياته، وهي تعكس توازنات القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة في النظام السياسي، ومن هنا كان ارتباطها بالقيم والإيديولوجية والأهداف السياسية التي تتبناها النخبة الحاكمة، والقيم والأهداف البديلة التي تتبناها أحزاب أو قوى المعارضة"[2].

كما عرفها **"خيري عبد القوي"** بأنها:" تلك العمليات والإجراءات السياسية وغير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة والتعرف على بدائل حلها وأسس المفاضلة بينها، وتمهيدا لاختيار البديل الذي يقترح شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على محل عرض للمشكلة"[3].

أما **"فهمي خليفة الفهداوي"** فيرى أن السياسة العامة هي تلك المنظومة الفاعلة المستقلة والمتغيرة والمتكيفة والنابعة، التي تتفاعل مع محيطها والمتغيرات ذات العلاقة من خلال استجابتيها الحيوية بالشكل الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة في حل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة والمستقبلية والتحسب لكل مريض ما ينعكس عنها وتحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية والمعنوية اللازمة وتهيئتها كمنطلقات نظامية هامة لأغراض التنفيذ والممارسة النظيفة ومتابعتها ورقابتها وتطورها وتقويمها لا تجسد تحقيقا ملموسا للمصلحة العامة في المجتمع[4].

أما **"منصور بن لرنب"** فيرى أن السياسة العامة هي:" جزء لا يتجزأ من التدبير السياسي على غرار العقل والجود والحزم والتعمير والتقدير لإصلاح الحال وتدبير الخلل لصالح أفراد الأمة جمعاء،وهي بمثابة صياغة أو هندسة الأهداف والغايات في شكل برنامج محدد وهادف وإنساني من جهة، وفي مفهومها العام في اتجاه يوضح أسلوب منهاج التفكير في التحليل السلوكي أساسه استبصار الأزمات والإعداد للمستقبل من جهة ثانية."[5] .

ومما سبق من مجموع التعاريف المقدمة للسياسة العامة من أجنبية وعربية وباختلاف وتنوع التوجهات والأفكار لكل تعريف نجد الدكتور **فهمي خليفة الفهداوي** قد أعطى كذلك تصنيفا لطبيعة مفهوم السياسة العامة على النحو الآتي:

أ- السياسة العامة من منظور القوة:

تمثل القوة القدرة على الفعل والإمكانية التي يمكن أن يحصل عليها الفرد في وقت معين يعمل من خلالها في التأثير على الآخرين وتوجيههم بما يسمح في النهاية من تطبيق

1 - جابرئيل آلموند إيه، وآخرون، السياسة المقارنة إطار نظري، تر: محمد زاهي بشير المغيربي، بنغازي: منشورات قار يونس 1996 ص 252.

2 - نجوى إبراهيم محمود،"مفهوم السياسة العامة"، مجلة الديمقراطية، العدد الأول، 2001، ص 12.

3 - خيري عبد القوي، دراسة السياسة العامة، الكويت: ذات السلاسل، 1989، ص 97.

4 - فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

5 - منصور بن لرنب، "محاضرات في نظام الحكم في الإسلام، لطلبة الدراسات العليا"، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسة والإعلام، 2000، ص 120.

الخطط وتحقيق الأهداف وباستخدام مصادر متنوعة مثل: الإكراه، المال، المنصب، الخبرة، الشخصية[1].

وفي هذا نجد **"ماكس فيبر"** يعرفها من باب التأثير على الآخرين على أنها أي القوة " احتمال قيام شخص ما في علاقة اجتماعية بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين بغض النظر على الأساس الذي يقوم عليه هذا الاحتمال". ومن بين التعاريف كذلك ما قدمه " دال" حيث يقول:" القوة هي القدرة على جعل شخص آخر يقوم بعمل لم يكن يقوم به بغير ذلك"[2]. فالقوة هنا هي

وفي هذا نجد تعريف كل من **"مارك ليند بينرك" و "بنيامين كروسبي"** للسياسة العامة من هذا المنظور من منطلق براغماتي عملي يخضع لعمليات الأخذ والجذب والمساومة والتوفيق من أنها: "عملية نظامية تحظى بمميزات ديناميكية متحركة للمبادلة والمساومة وللتعبير عن من يحوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ كما تعبر عن ماذا أريد ومن يملكه؟ وكيف يمكن أن أحصل عليه؟"[3].

غير أن هذا الاتجاه وجهت له انتقادات من عدة باحثين لا يؤمنون بأن القوة وحدها كفيلة بتفسير كل التفاعلات والعلاقات التي تتضمنها السياسة العامة، فضلا عن تداخل المضامين السياسية وغير السياسية للقوة دون التمييز بينها حين التعامل مع السياسة العامة.

ب- السياسة العامة من منظور تحليل النظام:

"يمثل النظام مجموعة مترابطة من الوحدات الوظيفية المتفاعلة فيما بينها بموجب مجموعة من القيود لأداء وظيفة معينة وتحقيق هدف محدد، وقد يكون النظام نظاما رئيسيا في ذاته أو قد يشترك كعنصر في تكوين نظام آخر".[4] وقد شكل مفهوم النظام عند **آيستون** اهتماما واسعا حيث رأى أن النظام يتكون من مجموعة من العناصر المختلفة هيكلا وأداء وتربطها علاقات متشعبة ومتغلغلة بين بعضها البعض تشكل في النهاية تفاعلا ديناميكي مستمر يتحقق من خلالها أهدافا كلية أو جزئية داخل النظام السياسي وعليه فالسياسة العامة عند **آيستون** هي محصلة تفاعل مجموعة من العناصر المتمثلة في مجموع المدخلات التي يستقبلها النظام من بيئته الداخلية والخارجية ويعمل على فهمها ومعالجتها بتأييد مختلف الأجهزة الرسمية وغير الرسمية، لتحول تلك المطالب إلى مجموعة قرارات وقوانين وبرامج يطلق عليها بالسياسة العامة لتستقبلها البيئية وتحاكي أبجدياتها وفق منطق الرضا والقبول أو السخط والرفض والتي تعود كردود عكسية تطالب فيها إعادة البث والنظر في طبيعة السياسة الصادرة من النظام ليتم معالجتها من جيدي مع قدرات النظام الموجودة وتستمر هذه العملية بشكل دائم في فلك البناء الاجتماعي. وعليه فالسياسة العامة عند **ايستون**: "عملية التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع وذلك من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعل بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية." [5]

1 - فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سبق ذكره، ص 32.
2 - محمد نصر مهنا، العلوم السياسية بين الأصالة والمعاصرة، الإسكندرية: مركز دلتا للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص 120،121.
3 - فهمي خليفة الفهداوي، نفس المرجع السابق، ص 32.
4 - جمال سلامة علي، النظام السياسي والبناء الاجتماعي، القاهرة: دار النهضة العربية، 2005، ص 39.
5 - فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

كما يراها **الموند** من زاوية فنية إجرائية على أنها: "تعبيرات عن النوايا يتم سنها وإقرارها من قبل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية التي تقوم أيضا بتخصيص الموارد وتحديد الجهات المسؤولة عن تطبيق وانجاز هذه الأهداف.[1]

ج- السياسة العامة من منظور الحكومة:

تعتبر الحكومة إحدى المؤسسات السياسة الأساسية التي ترتكز عليها الدولة في العملية السياسية، ومن خلالها تعبر عن شاكلة التوجه السياسي والاقتصادي، الاجتماعي والثقافي من خلال أداوت عدة وأساليب متنوعة تأخذ شكل الانسياب والتعقيد البنيوي والهيكلي للمؤسسات التابعة لها والتي تتم فيها صنع القرارات على اختلاف نوعها ومستواها، والتي تعبر في النهاية عن شكل السياسة العامة التي تجمع تدرج العلاقة بين التشريع والتنفيذ والتقييم، فالسياسة العامة يمكن النظر إليها من خلال ممارسة اتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة في سبيل صيانة بنيتها التنظيمية وممارسة أعمالها لأجل حفظ النظام والأمن لمجتمعها داخليا وخارجيا.

فمن هذا المنظور نجد من التعريفات تعريف **"هنري توني"** مبرزا الأطر الفنية بأنها: "تلك الوسائل المعتمدة من خلال الحكومة في سبيل إحداث تغيرات معينة داخل النظام الاجتماعي للدولة".[2]

كما عرفها **" توماس داي"** على أنها: "اختيار الحكومة للقيام بعمل أو الامتناع عن القيام به.[3]

وعرفها "جيمس أندرسون" بأنها: "طريقة عمل هادفة يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع."[4]

ثانيا/عناصر السياسة العامة:

يمكن فهم مصطلح السياسة العامة بصورة أدق حينما يجزأ إلى عناصره الأساسية التي تتمثل في مطالب السياسة العامة، القرارات التصريحات، المخرجات، العوائد وليس من الضروري أن تظهر هذه العناصر بنفس التسلسل في الواقع العملي وفيما يلي عرض موجز لهذه العناصر[5]:

1- مطالب السياسة العامة: وهي كل ما يطرح على المسؤولين في الحكومة من قبل الأفراد في المجتمع بكل أطيافه كانوا موظفين في مؤسسات الدولة أو رسميين فاعلين في النظام السياسي، والتي تمثل مختلف الاحتياجات المتباينة نسبيا وتفضيلاتها المتنوعة والتي تستدعي تدخل الحكومة إزاءها وإعطاء الحلول الكافية والملائمة لكل القضايا المطروحة في النظام السياسي.

2- قرارات السياسة العامة: هي مجموع الأفعال والقرارات التي تعبر عن شكل السياسة العامة، ويتم ذلك من طرف المؤسسات السياسية الرسمية، وكل من يملك خصوصية وصلاحية صنع القرار في مؤسسات الدولة من موظفون ومسؤولون وذلك بإصدار المراسيم والأوامر والتوجيهات المحركة للفعل الحكومي، وكل القرارات والأطر الشرعية واللوائح

1 - جبرائيل آلموند، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 272، 273.
2 - فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سبق ذكره، ص 34.
3 - أحمد مصطفى الحسين، مرجع سبق ذكره، ص 10.
4 - جيمس أندرسون، صنع السياسة العامة، تر: عامر الكبيسي، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1999، ص 15.
5 - نفس المرجع، ص 17.

الإدارية والقواعد التنظيمية الموجهة لأعمال الإدارة للقيام بالعمليات الإجرائية لتنفيذ السياسة العامة.[1]

3-تصريحات السياسة: وهي التغيرات الرسمية الخاصة بسياسة عامة ما،وتشمل الأوامر الشفهية والتفسيرات القانونية إلى جانب الضوابط المحددة لسلوك الحكام والقضاة،وكذا خطب المسؤولين وشعاراتهم المعبرة عن الأغراض المطلوب تحقيقها والأعمال الموجهة نحوها وقد تكون هذه التوجهات غامضة أحيانا الأمر الذي يقود إلى اختلاف وجهات النظر أثناء تفسيرها وكذلك يحدث حول ما تصدره مستويات حكومية مختلفة من تصريحات.[2]

4- مخرجات السياسة العامة: وهي الرؤية التي تحمل الحاجة البيئية وتبين قدرة النظام على تلبيتها في حدود إمكانياته وطرق معالجته لمختلف القضايا، التي تختلف في نسبية نجاح كل خططها المرسومة، ويرجع ذلك إلى عوامل عدة منها؛ نوع الخطة، مجموع الإمكانيات المتوفرة وطبيعة التنفيذ ، كما يمكن أن تحقق هذه المخرجات الأهداف الكلية للسياسة العامة أو جزءا منها والتي تستدعي مرة أخرى إعادة النظر والتمحيص فيها، فالمخرجات اذن هي كل ما يشمل المراسيم والأوامر والقرارات واللوائح القانونية والتنظيمية المعبرة عن نية الحكومة القيام به في ظرف زمني محدد.[3]

5- أثار السياسة العامة: يتولد في خصوصية هذا العنصر الآثار التي تنجم عن تطبيق السياسة العامة في مرحلة معينة يتم فيها معالجة لمختلف المشكلات والقضايا المجتمعية أو المؤسسية وغيرها والتي تبنت في إثرها الحكومة جملة من القرارات والتشريعات، حيث لكل سياسة عامة جدوى تنفيذها أثار معينة قد تكون إيجابية لكنها مصحوبة بمضاعفات وأثار سلبية تحتاج هي الأخرى إلى تبني سياسات عامة جديدة أو ملحقة بسابقاتها.

المطلب الثالث: السياسة العامة خصائصها، تصنيفاتها ومستوياتها

سنحاول من خلال مجموع التعاريف بالسياسة العامة السابقة التطرق لأهم خصائص هذه الأخيرة وتصنيفاتها ومحاولة التفرقة بينها وبين القرارات الحكومية المختلفة ثم نعرج على أهم مستوياتها كما يلي:

أولا/ خصائص السياسة العامة

تتميز السياسة العامة كغيرها من المفاهيم بجملة من الخصائص والتي سنحاول أن نذكر أهم ما تقاربت فيها وجهات النظر لدى الكثير من المفكرين:

1-إن السياسة العامة هي فعل للمؤسسة الحكومية: أي أنها تقوم على تفضيلات الحكومة وخياراتها المميزة باعتبارها الفاعل المؤثر والتي تتبنى مجموع العمليات أثناء عملية صنعها وإقرارها.

2- السياسة العامة ذات سلطة شرعية: فالسياسة العامة هنا ملزمة وتستوجب طاعة التنفيذ من لدن المجتمع، فهي تمثل بعدا هاما من أبعاد الالتزامات القانونية والشرعية وبمجرد إقرارها من طرف صانعيها كيفما صدرت على شكل قانون أو مرسوم بشأنها أو نظام يمنع أو يجيز تصرفا أو سلوكا معينا.

---

1 - محمد موفق حديد، مرجع سبق ذكره، ص118.

2 - ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص30.

3 - جهيدة ركاش، "ماهية السياسة العامة وكيفية صنعها"، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني حول "السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، يومي 26و27 أفريل، 2009، ص 10.

3-السياسة العامة نشاط هادف ومقصود: فالسياسة العامة مشروع يحمل أهدافا متنوعة تخص الجانب الحكومي والمجتمعي فهي بذلك مجموعة من البرامج والخطط والإستراتجيات التي تأتي على شكل قوانين أو تعليمات أو قرارات تصنعها الجهات الرسمية، وهي بذلك جملة الحلول التي تفضي إلى تلبية احتياجات النظام السياسي.[1]

4- السياسة العامة استجابة للواقع: السياسة العامة هي ترجمة لمطالب مختلف فواعل النظام السياسي وتحمل مواقف واستجابات مقدرة نسبيا تفرضها شاكلة القيم المتوفرة لدى النظام في فترة زمنية معينة، قابلة لتجدد، التمدد أو التقلص والاختفاء.[2]

5- السياسة العامة شاملة: فالسياسة العامة عند إقرارها تشمل كل شرائح المجتمع وفئاته دون تمييز أو اختزال لعنصر من عناصر الدولة وهي بذلك تأخذ سمة الشمولية من كونها برنامج عام.[3]

6- السياسة العامة تعبير عن التوازن بين الجماعات المصلحية: فالسياسة العامة هي نتاج كفاح وتفاعل وصراع الجماعات على اختلاف توجهها، نشاطها وموقعها في النظام السياسي وهي تقدير توفيقي بينهم بما يضمن تحقيق التوازن.[4]

7- السياسة العامة قد تكون غير معلنة أو غير مؤطرة بقانون أو نظام: بإمكان صانعي السياسة العامة وضع سياسة عامة معينة من خلال عدم فعل أي شيء وكأنهم يؤدون شيئا وهذا ما رآه **" دي توماس"** حينما عرف السياسة العامة بأنها" اختيار الحكومات بما تفعله وما لا تفعله ضمن مجال معين، فما لا تفعله الحكومة يعني بصورة واضحة لسياسة كف الأيادي وبما فيه إندارج ضمني في إطار السياسة العامة بما فيه من قصدية في الفعل والسلوك تؤثر في الميدان الاجتماعي والسكاني أو القطاعي، وما يمكن أن توصف به سلبية كانت أم ايجابية ولها تأثيراتها على المعنيين بها.[5]

8-السياسة العامة تعكس ما يسمى بالجدوى السياسية: فالسياسة العامة تحمل خططا ومشاريع وأنشطة متعددة وهو ما يفرض تحديد مدى نجاعتها قبل القيام بها في معالجة مختلف القضايا المطروحة والتي يحتاجها النظام لضمان استقراره وتسوية معادلة الطلب والتلبية والردود التي يمكن أن يتلقاها حيث تمثل الجدوى مؤشرا هاما من مؤشرات نجاح السياسة العامة وهذا يتطلب طرح عدة تساؤلات، مثلا: إلى أي مدى تؤدي هذه السياسة إلى تحقيق النتائج والأهداف المرجوة منها؟ هذا يؤدي إلى قدرة السياسة العامة على مواكبة محددات المشكلة محل النقاش وكيفية التعامل معها حتى تتمكن السياسة العامة من مواجهة وتخطي النتائج السلبية المحتملة، وتجنب وقوعها من التأثر بمخاطرها هذا ما يجعل سياسة عامة ما، تحضى بجدوى سياسة فعلية.[6]

ثانيا/ تصنيفات السياسة العامة

من خلال تحديدنا جملة من التعاريف وخصائص حقل السياسات العامة وجدنا أن هناك جوانب مختلفة لها ساهمت في تنوعها، وتعددها، ونذكر من بين أهم أشكالها:

1 - جيمس أندرسون، مرجع سبق ذكره، ص 16.
2 - أحمد مصطفى الحسين، مرجع سبق ذكره، ص 24.
3 - حسين أبشر الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 35.
4 - ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص 136.
5 - خليفة فهمي الفهداوي، مرجع سبق ذكره، ص 49،50.
6 - جهيدة ركاش، مرجع سبق ذكره، ص 05.

1-السياسات التخطيطية: التخطيط يعد من بين العمليات الرئيسية عند إعداد السياسة العامة للدولة وهو يخضع بدوره إلى جملة من العوامل، كتوجهات الدولة الإيديولوجية وطبيعة نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعرفه البعض على أنه: "نشاط ذهني يتعلق بمواجهة المستقبل، قريبا كان أم بعيدا ولعل هذه الفكرة الجوهرية له[1]. فهو يمثل جمع الحقائق والمعلومات التي تساعد على تحديد الأعمال اللازمة لتحقيق النتائج المرغوبة أو هو تحديد الاحتياجات والأهداف والإجراءات التي تسعى إلى تحقيق أهداف منشودة.[2]

باختصار فإن التخطيط يساعدنا على :[3]

- تحديد الأهداف المراد بلوغها.
- يساعد على الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة ويعتبر وسيلة فعالة لتحقيق الرقابة.
- ينقلنا التخطيط من معالجة المشاكل إلى التنبؤ بها وتفاديها.

2- السياسات الإجرائية والفعلية: ويقصد بها قيام الحكومة في إطار تطبيقها للسياسة العامة بجملة من السياسات الإجرائية والفعلية التي توضح مباشرة الحكومة وأجهزتها بتنظيم شؤونها وإدارة أعمالها، فمن جانب السياسة الفعلية تشير إلى ما تريد الحكومة إنجازه مثل: إيقاف استيراد سلع معينة، أما الإجرائية وتتعلق بالكيفية التي يشرع بها العمل.[4]

3- السياسات التوزيع (إعادة التوزيع): تهدف سياسات التوزيع إلى تخصيص الثروة والخدمات على الأفراد والجماعات، ويعتمد مدى كفاءة وفعالية الأداء التوزيعي لنظام الحكم على اعتبارين: أولهما بكمية القيم الموزعة وثانيها نطاق المستفيدين من التوزيع، وتعني سياسات التوزيع في المكان الأول بالخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والأمن والدفاع، والإسكان، وما يماثلها، أما سياسات إعادة التوزيع فهي تعني تفضيلا لتحقيق مزايا عادية لإحدى الجماعات دون غيرها، حتى هذه السياسات: الإصلاح الزراعي والتأميم، ورفع ضريبة الدخل على الأفراد أصحاب الدخل العالي تحقيقا لتوافر مزيد من الإمكانيات لزيادة الخدمات لصالح الجماعات الفقيرة.[5]

4- السياسات الاستخراجية: وهي السياسات التي تعتمد عليها الدولة عند رسمها لفحوى السياسة العامة من خلال ما تحققه من موارد متعددة مادية وبشرية وتدخل ضمن التحديد اللازم لتطبيق السياسة العامة وتوجيهها بما يضمن الجدوى والنجاعة.[6]

5- السياسات الرمزية: وهذا النوع من السياسات تهتم بحماية حضارة الانتماء وما تتمخض منها من هوية وحب الوطن والانتماء وحماية الوعي الإنساني وتطويره وتنمية روح المواطنة، ومن هذه السياسات: الاحتفاء بالرموز الوطنية، والعناية بالتراث، كما يتمثل في

---

1 - مصطفى أبو زيد فهمي، حسين عثمان، الإدارة العامة: الإطار العام لدراسة الإدارة العامة في الحكم والإدارة في السياسة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003، ص 301.

2 - عمار بوحوش، نظرية الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرون، بيروت: دار المغرب الإسلامي، 2006، ص 13.

3 - عبد الغفار حنفي، ورسمية قرياقص، أساسيات الإدارة وبيئة الأعمال، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص، ص 588، 589.

4 - حسن أبشر الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 52.

5 - محمد الزاهي المغيربي، التنمية السياسية والسياسة المقارنة: قراءات مختارة، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1998، ص 136.

6 - عمار معمر، "إشكالية صنع السياسة العامة في الجزائر-دراسة وصفية تحليلية-"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسة والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008-2009)، ص 29.

الاهتمام بالآثار وإنشاء المتاحف، والإشادة بالأعمال الرائدة والمتميزة في الدفاع عن الوطن، وأعمال المفكرين والمبدعين من أبناء المجتمع في مختلف المجالات.[1]

6- السياسات التنظيمية: وهي السياسات التي يتم بها ضبط أفعال عناصر النظام السياسي في إطار مجموع اللوائح والقوانين والقرارات التي تصدر في شانها، قصد تنظيم الحياة العامة، وإجبار الأفراد والجماعات على الامتثال للأوامر وقوانين الدولة، وبالمقابل هناك سياسات تحفيزية، وإجراءات تنظيمية تتخذها الحكومات لتشجيع سلوك معين للمواطنين[2].مثل هذه السياسات الإعفاء من الضريبة، دعم المشاريع الفردية والجماعية وغيرها.

ثالثا/ مستويات السياسة العامة

قدم" جيمس أندرسون ثلاث مستويات للسياسة العامة، تبعا لمستوى المشاركة في اتخاذها، وتبعا لنطاقها وطبيعة موضوعها وهي كالآتي:[3]

1- السياسة العامة الكلية:

هي تلك السياسات التي تأخذ حيزا كبيرا من اهتمام المواطنين، وذلك لما تحمل من قضايا بالغة الأهمية تدفع بانسياق مختلف تكوينات الرأي العام إلى مناقشتها وبلورتها في برامجهم أو بأماكن تواجدهم كالأحزاب السياسية، المجتمع المدني، الجماعات المصلحية، البرلمان،... فبعض القضايا تبدأ على المستوى الجزئي ثم تتسع وتتعقد لتصبح من موضوعات المستوى الكلي.

2- السياسة العامة الجزئية:

تمتاز السياسة الجزئية هي بالخصوصية والمحدودية وباهتمام محدود لدى أفراد المجتمع، فهي لا تأخذ صورة السياسة العامة، وقد تشمل مواطنا أو مؤسسة أو منطقة صغيرة، وتجدهم يسعون إلى تحصيل فائدة تعود عليهم بالنفع كإنشاء مؤسسات أهلية أو دعم مستثمر أجنبي أو محلي.

3- السياسة العامة الفرعية:

تسمى أيضا الوحدات الحكومية الفرعية أو السياسات التحالفية، وهي سياسات ذات طابع تنظيمي وظيفي، تركز على القطاعات التخصصية، كالموانئ، الطيران ... الخ.

وهذه السياسات تعبر عن الواقع في كيفية حدوث الأشياء وبلورتها، كما تعبر على أن موضوعات السياسة العامة ليست بالضرورة على الدوام تثير جميع أفراد المجتمع، لأن التنوع في الاهتمامات والتخصصات هو المحور الأساسي لوجود السياسات الفرعية.

المبحث الثاني: التأصيل النظري للسياسة العامة

تتم عملية صنع السياسة العامة وفق مداخل متعددة أفرزتها مراحل تطورها من المرحلة التقليدية وصولا إلى ما بعد السلوكية، كما تتأثر عملية صياغة السياسة العامة بمجموع الفاعلين في النظام السياسي سواء كانت رسمية أو غير رسمية، وتمر أيضا السياسة العامة بمجموعة من المراحل المتسلسلة والمتباينة التي تدخل في أعدادها وسنحاول التطرق إلى كل ذلك وفقا لمطالب ثلاث هي كالآتي:

1 - حسن أبشر طيب، مرجع سبق ذكره، ص 52.

2 - جبرائيل آلموند، وجي بنجهام باول، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، تر: هشام عبد الله، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997، ص 196.

3 - جيمس أندرسون، مرجع سبق ذكره، ص 18.

المحور الثاني: مدخل معرفي للصنع القرار.

التعريف اللغوي للقرار: (قرَار)؛ ومصدرها اللّغوي (قَر) بمعنى المستَقِرْ، أو ما قرّ عَليه الرّأي من الحكم في مسألةٍ ما، مثل قرار الحُكومة أو قَرارِ الَمحكمة. كما تعنِي (قَرّ في الشّيء)؛ أي حَصَل فيه السّكن والسُّكون، وصار إلى قراره وانتهى وثبُت[1].

وتشير كلمة قرار في اللغة العربية بشكل عام إلى الاستقرار على أمر والميل إليه واختياره دون غيره، أو هو ما قر عليه الرأي في الحكم على مسألة معينة، وكلمة قرار أيضا تعني القطع أي قطع عملية التفكير والشروع في العمل، وقد جاء في القرآن.[2]

التعريف الاصطلاحي للقرار:

القرار هو اختيار بين مجموعة من بدائل مطروحة لحل مشكلة أو أزمة، أو تسيير عمل معين؛ في زمان ومكان يعرفان حدثا يدفع بالفرد إلى اتخاذ قرار معين[3].

كما يعني القرار "البت النهائي والإرادة المحددة لصانع القرار بشان ما يجب ومالا يجب فعله للوصول لوضع معين والى نتيجة محددة ونهائية"[4].

ويعرف **"رتشارد سنايدر"** عملية صنع واتخاذ القرار على انه: " التفاعل بين كافة المشاركين بصفة رسمية وغير رسمية، في تقرير السياسة العامة، فإعداد القرارات هو بمثابة جزء رئيسي من سلوك المؤسسات السياسية، وهذه المؤسسات تختار احد التصورات البديلة لحل المشكلات المثارة على أساس تقييم كل منها بما يضمنه ذلك من مناقشة ومفاضلة ".[5]

كما يرى **الدكتور أحمد ناصوري**، بأنه "عملية ديناميكية تتألف من مجموعة من العناصر والأبعاد والمراحل؛ وتتم ضمن إطار مؤثرات وقيود محددة ومتعددة، وتضمن السلوكيات الهادفة والتفاعلات المؤسّسية والسلوكية التي تُفضي إلى اتخاذ القرار الذي يقوم على المُفاضلة والموازنة بينَ عدد من البدائل المتاحة، وبما يعبر عن علاقات وتوازنات القُوى في المجتمع، ويحقق الأهدافَ بأقل قدر ممكن من استخدام الإمكانات المادية والفنية والبشرية".[6]

وقد عرفت **موسوعة العلوم السياسية** الصادرة بجامعة الكويت على أن صنع القرار هو: " قيام من هم في مواقع السلطة والمسؤولية أو من تتوافر له أو لهم القوة والقدرة، باختيار احد الحلول البديلة المطروحة لمواجهة مشكلة ما، ومن ثم فإن القرار هو وصفة التزام بالتصرف أو بالعمل على نحو معين من قبل أصحاب السلطة والنفوذ ".[7]

---

[1] - زهرة صالح، صناعة القرار السياسي، سلسلة كتيبات برلمانية، البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، 2016، ص 08.

[2] - بهاء الدين مكاوي، القرار السياسي" ماهيته، صناعته، اتخاذه، تحدياته"، البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017، ص 10.

[3] - زهرة صالح، مرجع سبق ذكرهن ص 09.

[4] - فايز حسين، سيكولوجية الإدارة العامة، الأردن: دار أسامة، 2008، ص 176.

[5] - ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[6] - زهرة صالح، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[7] - بهاء الدين مكاوي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

ويعرفه **"ب لوفين"** بأنه: " القرار كعمل مدروس قام صاحب القرار باتخاذه باتجاه مجموعة من الأفعال لها خصوصيتها وهو عمل يؤخذ على ضوء خطة عمل يمكن تصنيف عناصره الرئيسية إلى ناتج العمل وحصيلة المنتوج ".[1]

إن عملية صنع القرار تعد ظاهرة كونية وحقيقة موضوعية ووظيفة أساسية وضرورية من وظائف النظم المعقدة بغض النظر عن طبيعة هذه النظم واختلافاتها.[2] وتتم وفق عمليات مرحلية معقدة بهدف تشغيل النظام نحو أداء مهمة معينة.

وتوجد معايير للتمييز بين القرار السياسي وغيره من القرارات وهي:[3]

-بنية القرار وطبيعته،

-المشاركون في القرار،

-المنظمة التي اتخذ فيها القرار،

-عملية صنع القرار،

-نتائج القرار.

أنواع القرار: تتعدد القرار إلى أنواع عدة حسب كل تصنيف يدخل في العملية الإدارية أو السياسية في المؤسسة والمتمثلة في :

1-حسب إمكانية الإعداد:

-قرارات مبرمجة: هي القرارات التي تم الإعداد لها مسبقا والمضبوطة بشكل يسمح بمعرفة نتائجها وفق أساليب وطرق وأشكال توضح ماهيتها وإجراءات تنفيذها.

-قرارات غير مبرمجة: هي قرارات غير معدة ولا محددة مسبقا تصدر من دون دراسة معمقة لها لحل المشكلة بحكم تناولها أزمة تتميز بعنصر المفاجأة وضيق الوقت، كما أنها قرارات تحمل عدم اليقين في علاج المشكلة والتعرف عن النتائج.[4].

2-حسب أهميتها: وتأخذ في هذا السياق الأنواع الآتية:

-قرارات إستراتيجية: وهي القرارات التي تدخل في الإستراتيجية العامة للدولة التي تحمل أهدافا على المدى البعيد، وهي مهمة في سياسات الدول في إطار علاقتها أو في تعظيم مصالحه و الحفاظ عليها، ويتم صناعتها من قبل مستشارين وخبراء فاعلين في ميادين مختلفة.

-قرارات تكتيكية: يتعلق هذا النوع بكيفية استغلال الموارد اللازمة في العمل سواء كانت موارد مالية أو بشرية بما يحقق أعلى معدل من الأداء.

-قرارات تنفيذية: وهو القرار الذي يتم اتخاذه يوميا، ويكون السلوك العام للدولة في الفعل ورد الفعل، ويرتبط بالسياسة العامة للدولة، ويعبر عن توجهاتها وأرائها المختلفة.[5]

3-حسب استخدامها الطريقة العلمية: وهناك؛

---

[1] - ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سبق ذكره ، ص 192.

[2] - بسمة خليل الأوقاتي، سعد السعيدي، دور المعلومات في عملية صنع القرار السياسي الخارجي(دراسة نظرية)، مجلة دراسات دولية، المجلد ، العدد 50، السنة ، ص 117.

[3] - حسين عبد الله الدعجة، صنع السياسات العامة، عمان: وزارة الثقافة، 2019، ص 99.

[4] - وداد عزيزي، حنان بوقروم، فعالية صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي الموسوم بـ: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جماعة محمد بوضياف –المسيلة- الجزائر، يومي أفريل 2009، ص 3.

[5] - زهرة صالح، مرجع سبق ذكره، ص ص 13، 14.

-قرارات ارتجالية: وهي قرارات تفتقد إلى الأساليب العلمية والخبرات أثناء صناعتها واتخاذها من لدن صانع القرار، مما تنعكس سلبا على ايجابية الأداء ومعالجة المشكلات بطريقة فعالة.

-قرارات رشيدة: وهي القرارات التي تتم وفق دراسات معمقة للمشكلة، وتتميز بالعقلانية والتمحيص الدقيق لنوع القرار، باستخدام مختلف الأساليب والطرق العلمية، التي تدفع بإمكانية حل المشكلة بفعالية وبنتائج جيدة.[1]

4-حسب نطاقها:[2]

-قرارات داخلية: ويقصد بها القرارات المحلية أو الوطنية والتي تتخذها السلطة داخل حدودها الإقليمية السيادية، وتكون هذه القرارات في مجالات عدة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، وهي ملزمة للمجتمع.

-قرارات خارجية: ويقصد بها القرارات التي تدخل في الشأن الخارجي وفي عدة مجالات بحكم علاقة الدولة مع دول أخرى أو منظمات إقليمية أو دولية، حكومية أو غير حكومية، وتتضمن مصالحها أو الدفاع عنها، وفق معطيات الساحة الدولية.

الفرق بين صنع القرار واتخاذ القرار:

هناك فرق بين عملية صنع القرار وعملية اتخاذ القرار، بالرغم من الاستخدام الشائع على انهما يأخذان نفس المعنى، فمعلية صنع القرار أوسع واشمل من عملية اتخاذ القرار.

فمفهوم صنع القرار لا يعني اتخاذ القرار فحسب وإنما يتعداه، فعملية صنع القرار كسلوك لا تكون تلقائية أو اختيارية ولكنها نتاج طبيعي لتفاعل القيم، وأنماط السلوك داخل المجتمع.[3] وهو عملية معقدة للغاية تتداخل فيها عوامل متعددة، نفسية، سياسية، اقتصادية، واجتماعية، وتتضمن عناصر متعددة.[4] أما اتخاذ القرار يعبر عن الحل أو التصرف أو البديل الذي تم اختياره،[5] وعليه فالأخير يمثل مرحلة من الأول، أي أن اتخاذ القرار يعتبر آخر مرحلة في عملية صنع القرارات.[6]

مراحل صنع القرار:

تمر عملية صنع القرار بمراحل اختلف في تحديدها المفكرين إلا أننا سنكتفي بذكر واحدة من هذه الرؤى، ويمر القرار بهذه المراحل التي تساعد في ترتيبه وتنظيمه بما يلزم وفق أبجديات تراتبية منظمة لتم الاستقرار على القرار الأنسب والسليم :

مبادئ عملية صنع القرار: يتم صنع القرار وفق مجموعة مبادئ أساسية تشكل له المنطلق الأولي عند بداية تشكل النظرة التفكيكية للمشكلة وبداية التصور العلاجي لها:[7]

أ-مبدأ تغلغل القرارات: ويعني ذلك أن القرارات منتشرة ومتداخلة في جميع أنشطة صانع القرار أو المؤسسات السياسية، وهي تشكل بذلك عملية الترابط المقصود أو غير المقصود.

---

[1] - وصال نجيب العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[2] - بهاء الدين مكاوي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[3] - طارق عبد الرؤوف عامر، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[4] - حسين فايز، مرجع سبق ذكره، ص 177.

[5] - طارق عبد الرؤوف عامر، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[6] - زهرة صالح، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[7] - طارق عبد الرؤوف عامر، نظريات صنع القرار ومهاراته في الإدارة التعليمية وطرق مواجهة مشكلاته(تصور مقترح)، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي الموسوم بـ: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جماعة محمد بوضياف –المسيلة- الجزائر، يومي أفريل 2009، ص 5.

ب-مبدأ التفكير المركب: ويعني ذلك التفكير ألابتكاري، الذي تتكون صورته من خلال عملية التشارك في صنع القرار القائمة على خاصية التنافس الذاتي أو الجماعي.

ج- مبدأ التفكير المنطقي: ويعني أن التفكير يكون من خلاصة واقعية مبني بمعلومات واضحة ودقيقة، وموضوعي بعيد عن المغالطة ويلقى قبولا واسعا.

د-مبدأ الانطلاق الفكري: ويتم ذلك من خلال استخدام مختلف الطرق والوسائل المتاحة لجمع المعلومات وتقديم الأفكار ومعالجتها.

هـ-مبدأ الحقائق: يعتمد صانع القرار على قاعدة بيانات صحيحة وكافية لكي تتيح له أفضلية صنع القرار السليم.

المحاضرة : الإطار المنهجي في دراسة السياسة العامة.

أسهم بعض علماء السياسة في تطوير مداخل واقترابات تساعد في دراسة النظم السياسية من زاوية مركزية معينة، رغم أن أغلبها لم يوضع خصيصا للتحليل بذاته إلا أنها يمكن أن توظف فعليا لهذا الغرض حيث أنها تطرح أساليب متعددة ومتنوعة للتفكير في أساليب السياسة العامة أو آثارها.

وتتم عملية تحليل وصنع السياسة العامة وفق إقترابات متعددة، لكن قبل الخوض فيها لابد من التطرق إلى جانب مهم يعكس أهم القيم والمعايير التي تفرض نفسها على محللي وصانعي السياسات العامة وتؤثر عليهم من خلال تحديد اتجاهاتهم في الاختيار بين البدائل والتي يمكن تلخيصها في:[1]

1- القيم السياسية: وهي تمثل القيم التي يأخذ بها متخذ القرار على ضوء المعطيات السياسية كما تتوقعها الجماعات السياسية كالأحزاب وجماعات المصالح وتصب في أغراضها.

2- القيم التنظيمية: حيث يتأثر متخذي القرارات وخاصة البيروقراطيين ببعض القيم التنظيمية عند صنعهم للسياسة، فالمنظمات الإدارية تعمل جاهدة من أجل تحقيق قيمها وأهدافها لذلك فهي تفرض عدة عقوبات وحوافز، وذلك من أجل إخضاع الموظفين لها، ويلتزم الموظفون غالبا بقيم المنظمة حفاظا على بقائها وحرصا على سمعتها في البيئة المحيطة.

3- القيم الفردية: وهي القيم التي تتشكل لدى الفرد منذ نشأته لتصبح الدافع الذاتي والشخصي له وتعكس شخصيته عند صناعة القرار من أجل الحفاظ على مكانته أو لزيادة عوائدهم المالية المعنوية.

4- قيم السياسات: وهي تلك القيم التي يخضع لها متخذي القرار تجسيدا للصالح العام، لذلك يوجد من السياسيين الذين يصوتون على التشريعات واللوائح القانونية التي يعتقدون أنها فعلا تخدم المصلحة العامة.

5- القيم الإيديولوجية: الأيديولوجية بكل ما تحمل من تعريف نجدها تؤثر في صناعة السياسة العامة وعند اتخاذ القرار باعتبارها تعبر عن مفاهيم ومعتقدات وعادات وتقاليد تأخذ

1 - سليمان أعراج، "دور الجماعات المحلية في صنع السياسة العامة في الجزائر ما بين 2000 -2010"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010-2011)، ص ص 35، 36.

مسارا فكريا محددا فالاشتراكية والرأسمالية والديمقراطية والديكتاتورية كلها ايديولوجيات تختلف في مبادئها وهو ما يوثر في تشكيل طبيعة السياسة العامة .

6-القيم الموقفية: وهي تمثل القيم المعبرة عن القوى العديدة والمؤثرة في عملية صنع القرار واتخاذه في السياسة العامة، حيث تؤثر هذه القوى بشكل أو بآخر على متخذ القرار، فهي تفرض نفسها على الموقف القائم وهذا يلزم على متخذ القرار أن يقوم بعملية التوافق والاحتواء لتلك القوى القائمة أثناء توجيه متخذي القرار، وتبرز هذه القيم أثناء التعامل مع المشكلات الأزموية.[1]

وتعد القيم التي أسلفنا ذكرها عاملا مؤثرا على صناع القرار والسياسة العامة لأن تأثيرها يظهر بوضوح على طريقة فهم القضايا والمشكلات ومن ثم على عملية صنع السياسات العامة كما يؤثر على العلاقات الشخصية التي تربط بين متخذي القرارات أو مع المتعاملين معهم، وبهذا يمكن القول أن موضوع القيم يشكل حلقة مهمة في عملية تحليل السياسة العامة، تجدر بمحلل وصانع السياسات العامة أن يأخذها بعين الاعتبار.[2]

أولا/ نظريات دراسة السياسة العامة

ومن أهم النظريات التي تعنى بدراسة و تحليل موضوع السياسة العامة نجد:

1-المؤسسية: لقد عرف علم السياسة لفترة طويلة على أنه دراسة المؤسسات الحكومية، وان أي سياسة لا يمكن أن تصبح سياسة عامة ما لم تتبناها وتنفذها وتفرضها المؤسسات الحكومية،[3] الثلاث وهي المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية والمؤسسة القضائية.

فالعلاقة ما بين السياسة العامة والمؤسسات الحكومية علاقة وطيدة مما يدل على هذا على أن المؤسسات الحكومية تملك ثلاث ميزات هامة للغاية تمنحها السياسة العامة لكي تثبت وجودها في المحيط العملي والاجتماعي وهي:[4]

1-الشرعية: إن اكتساب الشرعية للمؤسسات يعد شرطا أساسي لاستمرارية النظام كما يعزز من فعالية وكفاءة هذه المؤسسات في الدولة بما فيها المؤسسات الإكراهية،[5] ويعزز مهمتها في دعم النظام والمؤسسات السياسية ذاتها وهذا يعني أن السياسة العامة التي يترتب عنها وجود والتزامات قانونية عامة حيالها هي تلك السياسة الحكومية العامة.

2- الشمولية أو العمومية: أي أن السياسة العامة تتصف بالشمولية وبطابعها العام الذي يمتد ليشمل كافة الناس في المجتمع على خلاف سياسات الجماعات أو المنظمات الأخرى التي تقتصر على شريحة ضيقة في المجتمع.[6] وهي بذلك عامة تشمل قراراتها وتلزم كل المجتمع.

3- الفرض أو الإجبار: تحتكر وسائل الإكراه الرئيسية في المجتمع كالجيش والشرطة. أي أن الحكومة وحدها التي تستطيع معاقبة المخالفين لسياساتها العامة وهي وحدها تمتلك هذه السلطة التي تمكنها من التحكم بولاء مواطنيها، وبالتالي تجعلها على يقين من أن السياسة

1 - سلمى الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 50.
2 - سليمان أعراج، مرجع سبق ذكره، ص 36.
3 - مبروك ساحلي، عبد النور ناجي، مقدمة في دراسة السياسة العامة، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2014، ص 108.
4 - فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سبق ذكره، ص 181
5 - عبد الغفار رشاد القصبي، المؤسسية وبناء المؤسسات، مملكة البحرين: سلسلة إصدارات التنمية السياسية، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2008، ص 15
6 - فهمي خليفة الفهداوي، نفس المرجع السابق، ص 181.

العامة ملتزم بها كافة أعضاء المجتمع والتأكد من أن المجتمع بكامل أعضائه أفرادا وجماعات يعملون ضمن إطار هذه السياسة العامة.[1]

فدراسة المؤسسات كانت من خلال المدخل التقليدي ترتكز على الجوانب الرسمية وعلى القواعد والصلاحيات والنظم التي تستوردها بينها. ولم يكن الاهتمام بالسلوك العملي الفعلي لهذه المستويات ولكن سرعان ما تحول اهتمام علماء السياسة من المنهج التقليدي في دراسة المؤسسات إلى التوجه الجديد الذي يهتم بدراسة وبحث العملية الأساسية في إطار المؤسسات الحكومية مع التركيز على السلوك الصادر من المشاركين. [2]

فالمؤسسة هنا لها تكوينها وبنيتها الداخلية وعملياتها ومعاييرها الخاصة بها. وهي تنمو وتتطور وتدخل في علاقات جديدة وتضم أدوات أو وحدات ليست جامدة وإنما هي آخذة في التفاعل والحركة.[3]

إن النظرة المؤسسية من خلال أنماطها الهيكلية للسلوك الفردي والجماعي يؤثر في مضمون السياسة العامة، ذلك أن تكوين بعض المؤسسات قد تكون من أجل تفعيل مخرجات السياسة العامة أو الحد منها إلى مخرجات أخرى وأن أي تغيير مؤسسي مرتبط بتغيير في السياسة العامة.[4] يعني ذلك وجود علاقة بين المؤسسة الحكومية والسياسة العامة وهما يتصلان بدرجة كبيرة بالقوى الاجتماعية والاقتصادية.[5]

ثانيا/ اقتراب الجماعة: يدور مقترب الجماعة حول مفاهيم ثلاثة هي: جماعة المصلحة، القوة، والصراع وهي ضمن سياق الديمقراطية والتعددية ومن ثم فهي تركز على دراسة وتحليل علاقة الجماعات بعضها ببعض وأثر ذلك على الاتجاهات والمصالح المشتركة وكذلك تحليل التفاعلات سواء بين الأفراد داخل الجماعة أو بين الجماعات المختلفة[6]، والسياسة العامة وفق هذا الاقتراب هي حصيلة كفاح الجماعات[7]، فالأفراد عنصر مهم في السياسة عندما يتصرفون كجزء أو باسم جماعات المصلحة ومهمة النظام السياسي هي إدارة الصراع بين الجماعات عن طريق وضع قواعد اللعبة لهذا الصراع، فهي تعكس مصالح الأقوى والأكثر دوما في المجتمع وتنظم المصالح المتوافقة والمتوازنة وتصدر الحلول التوفيقية في شكل سياسة عامة، كما تفرض هذه الحلول التوفيقية على المجتمع ككل.[8] في حين تقوم هذه النظرية على مجموعة من الافتراضات:

-أن الجماعة هي وحدة التحليل التي يمكن أن ينطلق منها الباحث في دراسة الظواهر السياسية، فهي محور العملية السياسية.

- يتم النظر إلى المجتمع على أنه شكل فسيفسائي من الجماعات المتعددة في حالة من التعاون والصراع.

---

1 - صدفة يحي فاضل، مبادئ علم السياسة: مدخل موجز لدراسة العلوم السياسية، ط3، جدة: دار العلم، 2003، ص 153.

2 - مبروك ساحلي، عبد النور ناجي، مرجع سبق ذكره، ص 108

3 - صدفة يحي فاضل، نفس المرجع السابق، ص 155.

4 - فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سبق ذكره، ص 182.

5 - مبروك ساحلي، عبد النور ناجي، نفس المرجع السابق، ص 109.

6 - محمد نصر عارف، ابستومولوجيا السياسة المقارنة، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص 98.

7 - جيمس أندرسون، مرجع سبق ذكره، ص 34.

8 - غانم السيد عبد المطلب، تنفيذ إملاء السياسة العامة، برنامج تدريبي حول قدرات أعضاء فروع المجلس القومي للمرأة، القاهرة: مركز دراسات استشارات الإدارة العامة، 2002، ص 05.

- النظام السياسي مركب ومعقد من الجماعات المتفاعلة فيما بينها باستمرار، حيث يتضمن هذا التفاعل أشكالا من التدافع بين الجماعات أو الضغط و الضغط المضاد الذي يحدد حالة النظام السياسي في وقت معين.
- يتوقف تأثير الجماعة في السياسة العامة على مكونات القوة بالنسبة لها، وطبيعة النظام السياسي والعلاقة بين النظام والجماعة.[1]

ويعتقد الدكتور **حامد ربيع** أن الجماعة تصبح حقيقية مستقلة على الأفراد والمكونين لها. فهي ليست مجرد حاصل جمع عدد من الأفراد، فالجماعة تملك في العادة صفات مستقلة ووعي أو عقل جماعي خاص بها ولا يمكن بحال من الأحوال أن تظل الجماعة قاصرة على تجميع للصفات الفردية ويدلل على ذلك بالظاهرة الجماهيرية.

ومع أن الجماعات تختلف باختلاف المهن والمصالح والتيارات العقائدية فإن الشيء الأكيد هو أن السلطة الفعلية توجد في حوزة المجموعات المتنافسة والمتجانسة، وعن طريق وجود السلطة والنفوذ في يد مجموعات قوية تستطيع العناصر البارزة أن تؤثر في مجرى الأمور وتعزز عمل الأفراد وتشجعهم على الالتفاف حولها مقابل الحصول على مكاسب ومناصب ومكافآت مادية.[2]

ومنه فإن هذه النظرية ترى أن السياسة العامة هي بمثابة توازن داخل الجماعة التي تتشكل من تنظيمات شبكية تظم أفرادا وأحزابا وجمعيات ونقابات، تعمل بالتفاعل والتصارع للتأثير على السياسة العامة، ومهمة النظام السياسي هنا هي إدارة صراع الجماعة وذلك بإرساء قواعد اللعبة في الصراع وتدبير حلول وسط وتوازنات في المصالح وتنفيذ هذه الحلول في شكل سياسة عامة تم تطبيقها.[3]

إن هذا الطرح سيجعل من السياسة العامة المتخذة تعكس رؤية الجماعة، التي تزداد درجة تأثيرها وضغطها من خلال عدة مقومات كالقيادة القوية، الثروة والقيادة التنظيمية، التي تجعل من صناع السياسة يأخذونها بالحسبان.[4]

وقد تجمع أفراد الجماعة قواسم مشتركة إضافية تفوق ما تجمع بين أبناء المجتمع القومي الأوسع كالقيم والمعايير والنماذج السلوكية فالأفراد قد ينتمون لنفس الحزب أو الإقليم أو الطائفة ويخضعون لظروف وعمليات متشابهة في التنشئة والتعبير والاتصال والتمثيل، إلا أن ارتباط الفرد في المجتمع بالجماعة يتوقف على عوامل عديدة منها درجة تعاظمه مع الجماعة ومفهومه لها و موقف الجماعة إزاء الفرد ودوره ومكانته بها.[5]

---

1 - محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي- المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997، ص ص 201، 202.

2 - عمار بوحوش، الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة، ط2، الجزائر: دار البصائر، 2008، ص 95.

3 - سلمي الإمام ، مرجع سبق ذكره، ص 48

4 - سليمان أعراج، مرجع سبق ذكره، ص 39.

5 - عبد الغفار رشاد القصبي،مناهج البحث في علم السياسة، الكتاب الأول، مرجع سبق ذكره، ص 216.

*- استخدمت كلمة **النخبة** في القرن 17 م، لوضع السلع ذات النوعية ثم انتشرت استخدامها لتسيير الجماعات العليا، وطبقا لقاموس **"أكسفورد"** فإن أقدم استخدام في اللغة الإنجليزية هذه الكلمة في عام 1823، حينما كانت تنطبق بالفعل على الجماعات الاجتماعية، لكن المصطلح لم يستخدم بالفعل في العلوم الاجتماعية والسياسية بوجه عام إلا في الثلاثينيات من القرن 19م، في بريطانيا وأمريكا بوجه خاص ولقد اجتهد المفكرون في إثراء مضامينها ابتداءً من أفلاطون وأرسطو، مرورا بماركس وباريتو، وصولا إلى مليز للمزيد من المعلومات راجع: ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة،الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص47.

ثالثا/ اقتراب النخبة*: السياسة العامة حسب نظرة هذه الفئة تعتبر بمثابة القيم والتفضيلات لدى النخبة الحاكمة.[1] وتشير النخبة إلى أن الطبقة المحكومة لا تعرف السياسة العامة وهم غير معنيين عند إقرارها، وأنها كنخبة متميزة هي التي تشكل رأي الجمهور حول السياسة العامة، وهي التي تؤثر فيه بأكثر مما تتأثر هي به، وهذا يعني أن السياسة العامة تأخذ حالة الانسياب الرأسي أو الهرمي الذي ينزل من النخبة إلى الجمهور وبالتالي فالمجتمع مقسم إلى قسمين هما:

-قسم مع من يمتلك القوة. – قسم مع من لا يمتلك القوة.[2]

ولقد لخص **"داي و ريجليز"** في كتابهما**" تجاهل الديمقراطية"** المقترب على النحو التالي:[3]

-إن المجتمعات تنقسم إلى قلة تملك بيدها القوة وأغلبية مستضعفة وعدد صغير فقط من الأشخاص يحفظون الأشياء ذات القيمة للمجتمع، أي يصنعون السياسات العامة ولا تصنعها الجماهير.

- انضمام الأفراد من الأكثرية إلى النخبة يقيد بضوابط شديدة للحفاظ على الاستقرار ولتجنب الثورة، ولا ينظمون إلى النخبة إلا الذين يؤمنون حقا بمعاييرها ويقتنعون ويخلصون لها.

- يتفق أفراد النخبة على القيم والقواعد الأساسية للنظام الاجتماعي.

- السياسة العامة لا تعكس مطالب الجماهير وإنما تحمي مصالح النخبة والتغيير في السياسات العامة يكون تدريجيا وليس ثوريا.

- الفئة الحاكمة لا تأتي من نفس الجذور الاقتصادية والاجتماعية للغالبية، حيث تمثل الشريحة العليا من الطبقة الاقتصادية والاجتماعية.[4]

وبهذه الشاكلة نجد أن السياسة العامة وفق هذه النظرية تعمل على استفزاز الطبقة المحكومة لأنها تعبر عن مصالحها وتسعى في الحفاظ عليها وتعظيمها باستخدام شتى الوسائل والإمكانيات المتاحة لها من موقعها الحالي.[5]

والإسهام الحقيقي لهذا المقترب هو أنه يلفت النظر إلى الفاعلين الحقيقيين في المجتمع بالنسبة لأي سياسة عامة، وكذا إلى ضرورة رصيد كل فاعل من القوة والنفوذ والإقناع إضافة إلى فحص تصرفاتهم عن السياسة العامة موضع الدراسة وكيفية توزيع عوائد هذه السياسة بين هؤلاء الفاعلين والمواطنين العاديين.[6]

رابعا/ نظرية النظم: ينظر إلى السياسة العامة وفق نظرية النظم على أنها مخرجات للنظام السياسي*، الذي يعمل في بيئة تجتمع فيها عدة نظم فرعية تعمل على التأثير في سلوك النظام، في الوقت الذي يؤثر هو بدوره على مجريات العلاقة التبادلية مع البيئتين الداخلية أو الخارجية ، فالنظام يعبر عن السياسة العامة في شكل استجابة لمطالب القوى البيئية التي

---

1 - جيمس أندرسون، مرجع سبق ذكره، ص 35.
2 - خليفة فهمي الفهداوي، مرجع سبق ذكره، ص 172.
3 - مبروك ساحلي، ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص 110.
4 - أحمد مصطفى الحسين، مرجع سبق ذكره، ص 112.
5 - جيمس أندرسون، مرجع سبق ذكره، ص 36.
6 - مبروك ساحلي،عبد النور ناجي، نفس المرجع السابق، ص 11.

* - يعني **النظام السياسي** مجموعة من الأجهزة والمؤسسات المتناسقة والمرتبطة فيما بينها، تقوم بأداء وظائف وأدوات تلزم لبقاء هذا النظام ويخضع فيه نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة بأهدافها وطبيعتها، ودور الفرد ومركزها فيها، كما تتحدد فيه ؟أيضا عناصر القوى المختلفة التي تتصارع أو تتعاون داخل النظام من أجل الحصول على السلطة والسلطان، وكيف تتم عملية التفاعل في هذا النظام .

تحيط وتؤثر عليه، ويعبر عن هذه القوى بالمدخلات والمخرجات من خلال التخصيص السلطوي لمجموع القيم التي يمكن لها ان تعبر عن فحوي السياسة العامة، كما يعمل النظام في إطار علاقاته مع البيئة دون ان يكشف حركيتها داخل البناء الاجتماعي.[1]

ويرى **إيستون** أن التفاعلات السياسية في المجتمع تشكل نظام سلوك يمكن فصله تحليليا عن بقية الأنظمة، ومن ثم يكون من السهل الفصل بين المتغيرات الأساسية داخل النظام ومتغيرات البيئة المحيطة به التي تؤثر فيه، حيث ينظر **إيستون** للنظام في التحليل السياسي: "على أنه نسقا أو مجموعة من المتغيرات المعتمدة على بعضها البعض والمتفاعلة فيمما بينها والتي يتم من خلالها التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع".[2] وتمثل المطالب والدعم والمدخلات المقدمة إلى النظام من البيئة، وبيئة النظام تشمل كل الظروف والأحداث الواقعة خارج حدود النظام السياسي، والمطالب هي كل ما يطرحه الأفراد والجماعات على النظام السياسي للتصرف من أجل إشباع مصالحهم، والدعم يتمثل في استسلام الأفراد والجماعات للنتائج الواردة من النظام وهو يستجيب للمطالب، وهذا التوزيع والإحلال للقيم يكون السياسة العامة، ومصطلح التغذية العكسية يشير إلى التأثير الذي تحدثه السياسات العامة في البيئة وفي المطالب المطروحة من قبلها وكذلك في خصائص النظام السياسي ذاته، والسياسة العامة قد تولد مطالب جديدة تؤدي بدورها إلى محركات أخرى وهكذا تستمر العملية التي قد لا تنتهي في استمرارية السياسات العامة.[3]

ثانيا/نظريات صنع القرار في السياسة العامة.

1-نظرية الاختيار الرشيد: السياسة العامة وفقا لهذا الاقتراب هي محصلة سلسلة متتالية من قرارات الاختيار في ظل معرفة كاملة ومجموعة معروفة تضم كل الاختيارات البديلة، أي دالة العائد التي توضح المنفعة المحتملة لكل بديل، أي احتمالات تحقيق البدائل.

والسياسة العامة الرشيدة هي التي تحقق أعظم ناتج (عائد) اجتماعي، ومعنى هذا أنه ينبغي على الحكومات أن تختار السياسات التي تنتج مكاسب للمجتمع أكثر مما تكلفه عن أعباء بأكبر قدر ممكن.

إن الخاصية المميزة لهذا المدخل هو أنه يحاول تقديم حلول شاملة للمشاكل الاجتماعية وخاصة الإدارية، وذلك من خلال تقسيم مراحل السياسة العامة إلى مراحل متسلسلة، ومحاولة إيجاد حل عقلاني بأقل التكاليف وأعظم النتائج وذلك باستخدام عدة أساليب فنية.[4]

وهناك العديد من المحاولات لتطبيق نظرية الاختيار الرشيد في تحليل السلوك السياسي والأبنية والمؤسسات السياسية وهذه المحاولات كانت ناجعة إلى حد كبير وساهمت في تطوير ما عرف بالاقتصاد السياسي الجديد.[5]

وتقوم هذا النظرية على ثلاثة فروض أساسية: الرشادة والكفاءة الاقتصاد، وتتأسس الرشادة على مفهوم الرجل الاقتصادي وهو رجل يسعى لتعظيم الفائدة في ظل ظروف افتراضية في المعرفة الكاملة، فلا توجد عوامل مؤسسة أو سيكولوجية تجعل ترجمة

1 - غانم السيد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 05.
2 - محمد نصر عارف، مرجع سبق ذكره، ص 262، 263.
3 - جيمس أندرسون، مرجع سبق ذكره، ص 33.
4 - علي محمد بيومي، دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2004، ص 50.
5 - سليمان أعراج، مرجع سبق ذكره، ص43.

الاختيار الرشيد إلى حركة مستحيلا أو مكلفا أو بطيئا فالحركة نتيجة الاختيار الفردي لا اختيار الجماعة. والعناصر الأساسية لهذا النموذج: [1]

-مجموعة من البدائل السلوكية للاختيار، وهي مجموعة كاملة تضم كل الاختيارات البديلة.

- مجموعة فرعية من البدائل السلوكية يدركها الإنسان أو يأخذ بعين الاعتبار الأوضاع أو النتائج الممكنة في المستقبل لكل بديل.

- دالة العائد التي توضح المنفعة لكل من تم اختياره (البديل).

- معلومات عن حدوث النتائج المستقبلية إذا تم اختيار بديل معين. وتتحكم الكفاءة والاقتصاد في ترتيب البدائل طبقا للعائد المتوقع منها، التكلفة المحتملة لتبني هذا الاختيار ومقتضى الكفاءة، واختيار البديل الأقدر على تحقيق الهدف ومقتضى الاقتصاد أن تكون النتائج أكبر من التكاليف.

2-النظرية التراكمية:

يقوم النموذج التراكمي على افتراض أن السياسات العامة عمليات تراكمية محورها الإضافة لما تم في الماضي، ومحاولة تحسين الوضع بصورة آنية وجزئية.

وقد وضع المفكر السياسي **"شارلس لندبلوم"** ثلاثة محددات لهذه النظرية وهي : الوقت، والتكلفة، وتوافر المعلومات، وهي تحول دون تمكن المؤسسات المخولة برسم السياسات العامة من القيام بنظرة متجددة سنويا لكل البدائل المتاحة للسياسات العامة. وعليه وإزاء هذه المحددات فإن البرامج والمشروعات الراهنة وما يتصل بها من سياسات عامة وموارد وإمكانات تتخذ كقاعدة يبنى عليها، وينحصر الجهد بالتالي في إجراء بعض التعديلات الجزئية إضافة وحذفا ، وغالبا ما تكون الإضافة على تعهدات السياسات العامة الماضية ضئيلة نسبيا[2].ويمكن تلخيص عناصره كالأتي[3]:

-يركز صانع القرار على السياسات التي تختلف هامشيا عن السياسات الحالية التي تمثل الوضع الراهن.

-اعتماد عدد محدود من البدائل من قبل صانع القرار، دون إخضاعهم إلى عمليات تحليلية شاملة لدراسة نتائج البدائل المختلفة والاكتفاء فقط بتحليل بعض الآثار الهامة للبرنامج.

-تقوم التراكمية على أساس انه ليس هناك حلول جذرية لقضايا السياسات، أين نجد صانع القرار يحاول تجنب الآثار السلبية المباشرة من خلال التغيير المستمر لطبيعة المشكلة وتعديل الوسائل والغايات التي تظل غير نهائية .

-تعتبر التراكمية أسلوبا علاجيا موجه نحو تخفيف حدة المشاكل الحالية وليس أسلوبا موجها نحو تحقيق أهداف مستقبلية قادمة.

-يشجع أسلوب التراكمي على عملية التفاوض والمساومة بين مجموعات المصالح التي لها اهتمام بالقضية موضوع السياسية. من خلال الاتفاق على نوعية الوسائل وليس الأهداف.

-يسمى هذا الأسلوب بأسلوب "المشي في الوحل" لأنه يركز على السير والتقدم بخطى بطيئة ولا يركز على التخطيط طويل الأجل.

وهنا يتضح يختلف تفكير السياسي في صنع القرار عن المخطط والتكنوقراطي، حيث أن السياسي يتعامل مع الأحداث الواقعة والمعقدة بشكل متدرج من خلال تحسين القرارات

---

1 - مبروك ساحلي،عبد النور ناجي، مرجع سبق ذكره، ص 117.

2 - حسين ابشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، ص ص 129، 130

3 - احمد مصطفى الحسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 121، 122.

وفقا للظروف السائدة ومع مجموع ما يتوفر به من قدرات تمكنه من إعادة النظر المستمرة في طبيعة القرارات. أما المخطط فهو يعتقد أن المشكلة القائمة تحتاج إلى قرار نهائي يتم فيه رصد الإمكانات المادية والبشرية الضرورية للمشكلة.[1]

3-النظرية المزدوجة:

جاءت النظرية المزدوجة كبديل للنظريتين السابقتين، نظرية الاختيار الرشيد والنظرية التراكمية، و ويطرح عالم الاجتماع "اتزيوني" نظرته المزدوجة ومؤداها انه يمكن لصانع القرار أن يجمع بين هاتين النظرتين في آن واحد عند اتخاذه سياسة معينة وتساعده في الاحتفاظ على النظام فحسبه أن النظرية تحتوي عناصر من كلا النظريتين حيث أن الأولى ترى المشكلة من صورة واسعة ولكن دون التدقيق بينما تنظر الثانية للمشكلة من صورة اصغر ولكن بشكل دقيق يعتمد على استمرارية التصحيح والتقويم لسياسة معينة.[2]

وقد شكلت هذه النظرية ردا على كل من النظريتين السابقتين وهي تمثل اعتبارين أساسيين وهما:[3]

1- أنها تقدم وصفا واقعيا للخيار الراجح الذي يمكن لمتخذ القرار أن يعتمده ضمن المجالات المتنوعة والكبيرة.

2- انه الدليل العملي لمتخذ القرار الفعال، الذي يتيح له الاسترسال في الملاحقة والتعقيب وإجراء التطويرات على المخرجات والتنفيذ.

المطلب الثاني: البيئة والقوى الفاعلة في صنع السياسة العامة

من خلال ما تم عرضه حول الاقترابات ذات الإسهام الكبير في فهم ودراسة السياسة العامة سنحاول التطرق في مضمون هذا المطلب إلى بيئة القوى الفاعلة والمؤثرة في رسم السياسة العامة وتنفيذها وتقييمها.

أولا/بيئة السياسة العامة:

تنساق طبيعة السياسة العامة في كثير من الأحيان جراء تأثير البيئية المتنوعة التي نجدها تتغير ظروفها بتغير سلوكات مختلف الفاعلين الذين يسعون دائما إلى توطين تواجدهم في إطار علاقاتهم على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

وتتشكل السياسة العامة ذات الكفاءة والفعالية والتي تحمل الجدوى في المعالجة والوقاية عندما تتفاعل مع تأثيرات البيئة المتنوعة والتي تعمل هذه الأخيرة على توجيه صانع القرار أحيانا وتحد من تصرفاته إزاء قضايا معينة، كما وتتأثر نوعية السياسة العامة على طبيعة الموارد المختلفة الطبيعية والباطنية والمادية والبشرية التي يتوفر عليها النظام السياسي، مما يمكنه من تسخيرها وتجنيدها نحو سياسة معينة وقائية كانت أو علاجية.

وسيتم التركيز على عدد من المتغيرات البيئية التي تؤثر على سلوك النظام السياسي وتدفعه الى انتهاج سياسات معينة منها: الثقافة السياسية، الظروف الاقتصادية، الظروف الاجتماعية ثم الظروف العالمية[4]

1-الثقافة السياسية:

تحظى المتغيرات الثقافية بأهمية كبيرة لما لها من تأثير واضح على الأجهزة الحكومية خاصة النظام الإداري، فكلما ارتفع مستوى التعليم والثقافة والخبرات فإن مهمة

[1] - محمد قاسم القريوتي، مرجع سبق ذكره، 26.

[2] - جيمس اندرسون، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[3] - فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سبق ذكره، 140.

4 - فهمي خليفة الفهداوي، نفس المرجع السابق، ص 200.

السياسة العامة توكل لأفراد يتميزون بالخبرة والكفاءة، وهذا ينتج سياسة عامة تمتاز بالخبرة والمعرفة العلمية.[1] وتعد الثقافة السياسية عاملا مؤثرا وواسع النطاق في المجتمع المعاصر وتحدد سلوكه واتجاهاته في البيئة النظمية المختلفة كما وتختلف درجتها من فرد إلى أخر في مجتمع واحد ومن مرحلة لأخرى.[2]

والثقافة السياسية كما يعرفها آلموند وزملاءه: "هي عبارة عن توزيع معين للاتجاهات والقيم والأحاسيس والمعلومات والمهارات السياسية، ومثلما تؤثر اتجاهات الأفراد على ما يقومون به، فإن الثقافة السياسية للدولة تؤثر على تصرفات مواطنيها وزعمائها تجاه جميع جوانب النظام السياسي".[3]

وفي تعريف آخر فالثقافة السياسية تعد ثقافة فرعية في إطار الثقافة العامة للمجتمع، فهي الشق المتعلق بظاهرة السلطة من هذه الثقافة العامة.

وعلى ذلك فإن الثقافة السياسية تشير من ناحية إلى القيم والمعتقدات والاتجاهات نحو السلطة والحكم وتشير من ناحية ثانية إلى الغايات والوسائل التي تتعلق بالنظام السياسي وحركته وتطور الحركة السياسية والقيم والمعايير التي تحكمها، كما تشير من ناحية ثالثة إلى شرعية القواعد والإجراءات والتنظيمات السياسية.[4]

ولأجل ترسيخ دور الثقافة السياسية في عملية صنع السياسة العامة، لابد من استيعاب حالات التمايز والمفارقات التي تتجلى عن الثقافة السياسية كمؤثر نسبي وليس قطعيا وهذا من خلال الملاحظات الآتية:

-إن المجتمع الواحد قد يكون إطار تتخلله ثقافات سياسية فرعية من جراء التباين والاختلاف الحاصل بين شرائحه ومناطقه وبنائه الطبقي والسكاني مثل أمريكا يتميز شمالها عن جنوبها والبيض عن السود.

- القيم المعروفة كالمساواة، الحرية الفردية والديمقراطية تؤثر على وضع السياسة العامة، فالحرية الفردية في الدول الرأسمالية أدت إلى توسيع دائرة النشاط الخاص بقدر الإمكان.

- تباين الثقافات يؤدي إلى اختلافات في صنع السياسة العامة في مختلف أنحاء العالم، ففي بريطانيا هناك قلة من المواطنين الذين يعارضون الملكية الحكومية عكس أمريكا التي فيها قلة من المواطنين الذين يؤيدون الملكية الحكومية.

- إن التوجه السكاني ورؤية المواطنين للزمن والوقت من خلال الماضي والحاضر والمستقبل يؤثر على تعاملهم مع صنع السياسة العام، فالنظرة إلى الماضي تعني الميل إلى المحافظة وليس الإبداع ولا التجديد وبالتالي هذه النظرة ستسمح لتشريع سياسة عامة لخدمة كبار السن، أكثر من تشريع سياسة عامة تهتم بالتعليم العالي القائم على أسس تقنية متطورة.[5]

والثقافة السياسية هي بمجموعة القيم والمعتقدات التي يتم من خلالها تحديد كيفية عمل الحكومة من طرف الشعب، وكيف يتم تنظيمها وتحديد ادوار مؤسساتها وأشخاصها وطبيعة

1 - سليمان أعراج، مرجع سبق ذكره، ص 47.
2 - عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص 12
3 - جبرائيل آلموند وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 193.
4 - عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص 07.
5- إبتسام قرقاح، "دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر1989-199"، (مذكرة ماجستير في السياسات العامة والحكومات المقارنة، قسم العلوم السياسية والعلاقات لدولية، جامعة باتنة، 2010-2011)، ص 57.

العلاقة بين السلطة والشعب، ودرجة تأثير هذا الأخير على عمل النظام السياسي داخل النظام الاجتماعي.[1]

2- الظروف الاقتصادية:

لقد مثل العامل الاقتصادي في البيئة الأساسية لرسم سياسة عامة تخدم المصالح الاقتصادية لأي دولة تفي العالم لان قوة النظام اقتصاديا تحدد قوته سياسيا[2]، فالأسس الاقتصادية للمجتمع تؤثر على نوعية السياسة العامة، فالنظام الاقتصادي في الدولة هو الذي يوجه السياسة العامة.

وأهمية هذه البيئة جعلت العديد من الباحثين يؤكدون في تحليل السياسات العامة على المداخل الاقتصادية.[3]إذا النظرية الاقتصادية الكلاسيكية تنتج سياسات محايدة والنظرية الكنزية تعتمد على السياسات التدخلية والنظرية الماركسية تعتمد على السياسات الشمولية، والكلاسيكية الجديدة وما أفرزته من سياسات الخصخصة والعولمة وسياسات الإصلاح الحكومي، ومن ثم فإن طبيعة النظام والنظرية الاقتصادية المعتمدة في الدولة تؤثر على نوعية السياسات العامة المتخذة.

3- الظروف الاجتماعية:

تضم تركيب المجتمع والطبقات وإمكانيات الصعود الطبقي وتعريف الأدوار الاجتماعية وطبيعة التنظيم الاجتماعي وتطوير المؤسسات الاجتماعية، وهي تشمل أيضا العادات والتقاليد والنظم الاجتماعية والقيم السائدة في المجتمع التي تنعكس على كيفية صياغة ورسم وتنفيذ السياسة العامة. وتتركب البيئة الاجتماعية من سمات الشخصية. فبرامج السياسة العامة لابد أن تراعي عادات وقيم المجتمع، فالقيم الاجتماعية والدينية والعقائدية تحدد في كثير من الأحيان الإطار الذي تتم فيه عملية تخطيط السياسيات فمثلا لا يستطيع أن يقدم المخطط برنامجا أمثل من ناحية عقلانية وفنية إذا كان هذا البرنامج يصطدم بالعقائد الاجتماعية والدينية السائدة في المجتمع وبالتالي فإن أنظمة القيم السائدة في أي مجتمع تضع حدا للاختيارات التي يمكن قبولها.

وبصفة عامة فإن السياسة العامة بل إن فلسفتها وثقافتها في تفاعل مع فلسفة المجتمع وثقافته، فبينما يتأثر المجتمع بالأنشطة والبرامج المتضمنة في السياسة العامة، فهو كذلك يؤثر عليها ويوجهها.[4]

4- البيئة الدولية:

تزداد أهمية البيئة الدولية نتيجة للتغيرات السريعة التي طرأت مؤخرا في السياسة الدولية، مما يجعل ذلك قضية مهمة تواجه جميع صناع السياسة ولقادة السياسيين والموظفين العموميين في مختلف الأجهزة والمنضمات وبالتالي فإن صنع السياسة العامة في الدول في أي مجال قد يستجيب للمتغيرات البيئية الدولية بشكل طوعي أو إلزامي.[5]

---

1 - عبد الغفار رشاد القصبي، الثقافة السياسية، مملكة البحرين:معهد البحرين للتنمية السياسية، 2008 ،ص 07.

2 - ابتسام بدري، "تأثير المحددات الداخلية والخارجية في رسم السياسة العامة"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول "السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع"،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، يومي 26و27 أفريل 2009،جامعة سعيدة، ص 04.

3 - أحمد المصطفى الحسين ، مرجع سبق ذكره، ص 163.

4 - سلمى الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 88.

5 - موفق حديد موفق، الإدارة العامة هيكلة الأجهزة وصنع السياسات العامة وتنفيذ المشاريع، عمان: دار الشروق 2000، ص 50.

كما أن دخول العالم الحالي القرن 21 قد حتم ولا زال يحتم على دوله مزيدا من الاستعدادات إزاء المشكلات المتضاعفة والمتفاقمة الجديدة، يمكن لها أن تحدث وبمقدورها تخريب المنجزات السابقة، إن لم يتوصل إلى معالجات حاسمة لتلك المشكلات اللاحقة، مثل الانفجار السكاني، الشركات المتعددة الجنسيات، التلوث البيئي...الخ، هذه الظروف تفوق قدرة الدولة الواحدة، نتيجة تشعب تأثيراتها على مختلف العالم، مما يجعل هذه السياسات عالمية، ولأجل التغيير من جراء ظهور العولمة فالتحولات في أنظمة الدولة أدى ذلك إلى تنامي الشعور السياسي والمجتمعي المتزايد نحو الاعتمادية الدولية.[1]

ثانيا/ القوى الفاعلة في صنع السياسة العامة

تشكل السياسة العامة ذات طبيعة عملية حركية حيوية ومستمرة تتغير بتغير الظروف المحيطة بها،وعلى هذا الأساس فإن هناك مجموعة فواعل ذات العلاقة في تأسيس سياسة عامة معينة وهذا من خلال نقطة المشاركة ذات النمط القانوني الذي يكفل لها حق صنع سياسة عامة حكومية أو من خلال عمليات الضغط بمختلف الأساليب السانحة لصنع ولتوجيه سياسة عامة ذات نمط معين، ومن بين مجموع الفواعل المشاركة في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة نجد منها:

- ذات الجهة الرسمية ممثلة في: السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية والجهاز الإداري البيروقراطي، في حين تتمثل الجهة غير الرسمية في المجتمع المدني السياسي، جماعات الضغط، الرأي العام الإعلام.

1- الفواعل الرسمية:

يختلف دور المؤسسات الحكومية في رسم السياسات العامة للحكومة وتنفيذها بحسب تركيز السلطة في أيدي متخذي القرار، كما تتعدد مستويات رسم السياسات العامة بتعدد المؤسسات الحكومية التي تتولى هذه العملية.

أ- السلطة التشريعية:

السلطة التشريعية، وتعرف عموما بالبرلمان، هي مؤسسة سياسية تهدف بصفة كلية للتعبير عن التوجهات الفكرية العملية للمصالح المختلفة في المجتمع والإسهام وفقا لما يقرره الدستور والإيديولوجية السياسية للدولة في التشريع وفي رقابة أداء السلطة التنفيذية، وتظل دائما قدرة البرلمان وهيئة في النهوض بهذه المهام بما يتوافر فيه من تمثيل متوازن للمصالح المختلفة وفق حجمها وتأثيرها وعلى التواصل للمعلومات التفصيلية الدقيقة عن أداء الأجهزة والمؤسسات التنفيذية، وبمقدار ما يتاح لهم من أجهزة فنية مساعدة للبحث والدراسة والتقصي.[2] وتعمل الهيئات التشريعية على تنظيم طرق وسير عملها في إطار الصلاحيات المخولة لها دستوريا ويتم ذلك من خلال سن ووضع نظام داخلي يعمل على تحديد هيكل تنظيمي خاص بها، يتم فيه توزيع الاختصاصات والصلاحيات بين مختلف المستويات، وتحديد المسؤوليات وطبيعة العلاقة بين الأجهزة الفرعية والتي من ضمنها نسجد لجان هذه الأخيرة تقوم بتنوع في تقسيم العمل الذي يسمح لجماعات متخصصة من المشرعين بتداول أنواع معينة من القضايا وتقديم توصيات حول ما يجب أن تقوم به الهيئة التشريعية بكاملها.[3]

1 - ابتسام قرقاح، مرجع سبق ذكره، ص 59.
2 - حسن أبشر الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 110.
3 - جبرائيل آلموند وآخرون، السياسة المقارنة إطار نظري، مرجع سبق ذكره، ص 261.

حيث يتولى المشرعون في هذه الهيئة وانطلاقا من الصلاحيات المخولة لهم والمنصوص عليها في الدستور و إصدار التشريعات ورسم السياسة العامة. إن دور المشرعين في صنع السياسة العامة مهم وأساسي في الأنظمة الديمقراطية على خلاف الأنظمة الفردية التسلطية، وقد أكد جيمس أندرسون أن دور المشرعين في الأنظمة الرئاسية أكبر منه في الأنظمة البرلمانية.[1]

ويمثل الجهاز التشريعي النموذج المثالي الذي يعبر عن الإرادة الكلية للمصالح المتعددة والمتنوعة والمختلفة في المجتمع من الأثر الكبير الذي يلعبه في تشكيل ووضع وتنفيذ السياسات العامة للدولة في مختلف وظائفها وقطاعاتها لأنه:[2]

-صاحب دور في سن التشريعات سواء امتلك هذا الحق منفردا أو مشاركة مع رئيس الجمهورية.

- مداولات البرلمان حول بيان الحكومة وما يتضمنه من توجهاتها وسياستها العامة التي تعمل على وضعها وتنفيذها، حيث يتم فيها مناقشتها وتقديرها وتعديلها ونقدها.

- سلطة الجهاز التشريعي في أخذه زمام المبادرة باقتراحه على السلطة التشريعية بعض التدابير التي يراها ضرورية لمعالجة ظروف طارئة أو متوقعة.

- سلطة الجهاز التشريعي في التداول حول مشروع الميزانية العامة للدولة واتخاذ القرار بالموافقة عليها كما قدمتها الحكومة أو بعد إجراء بعض التعديلات فيها أو الاعتراض عليها.

والدور الرقابي للجهاز التشريعي على أعمال السلطة التنفيذية .[3]

ب- السلطة التنفيذية:

يستخدم مصطلح الجهاز التنفيذي أحيانا ليشمل كل المنظمات السياسية والإدارية في الدولة بما فيها مجلس الوزراء والجهات التنفيذية ذات الصبغة السياسية، كما يستخدم أحيانا ليعني فقط الجهات التنفيذية العليا في الدولة، إن دور هذا الجهاز يختلف في الدول المختلفة من الناحية الدستورية والقانونية، فو في غالب الأحيان من صناع السياسات المعاونين، وتقع سلطاته تحت مراقبة الجهاز التشريعي وفي أحيان أخرى يكون من صناع السياسات الأساسيين الذين يمنحهم دستور البلاد الحق في التشريع وصنع السياسات العامة دون الرجوع للسلطة التشريعية وفي أحيان أخرى يعطي الدستور عملية التشريع شكلا تشاركيا مقسما بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.[4]وتضم هذه الأخيرة الأفراد العاملين في البيروقراطية الحكومية المتمثلة بالمؤسسات والهيئات واللجان والأجهزة الإدارية الحكومية المتنوعة، وهم المسؤولون السياسيون الذين يسمون بأسماء شتى وتتباين واجباتهم وسلطاتهم بقدر واضح وكبير، وهم المعنيون بأداء الحكومة والنهوض بأعبائها في المجتمع بدءا من الرئيس أو رئيس مجلس الوزراء، فالوزير وممن لديهم سلطات حقيقة في سن القوانين والنظم وتنفيذها.[5]

وينجز المسؤولون التنفيذيون عادة وظائف هامة خاصة بالنظام، والجهاز التنفيذي هو موضع القيادة في النظام السياسي.

---

1 - جيمس أندرسون، مرجع سبق ذكره، ص 56، 57.

2 - موفق حديد موفق، مرجع سبق ذكره، ص 62.

3 - جبرائيل آلموند، السياسة المقارنة إطار نظري، مرجع سبق ذكره، ص 262.

4 - أحمد مصطفى الحسين، مرجع سبق ذكره، ص 235.

5 - حسن أبشر الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 153.

وللسلطة التنفيذية الأهمية الأولى في إنجاز العملية السياسية وهي تعد أهم بنية في صنع السياسة العامة فالتنفيذية تباشر سياسات جديدة واعتمادا على تقسيم السلطات بين التنفيذية والتشريعية، يكون جزء هام تتبناه وتشرف السلطة السياسية التنفيذية أيضا على تنفيذ السياسات ويمكنها أن تحاسب المسؤولين التابعين على تنفيذها.[1]

ج- السلطة القضائية:

هي السلطة التي لها الحق الأساسي في تفسير القانون وتطبيقه، والحكم على مدى الالتزام به والمقصود هنا هو القضاء السياسي[2]، والمحاكم هي تلك الأجهزة والمؤسسات القضائية والقانونية المعنية بوضع السياسات العامة القضائية، وعلى الرغم من كون القضاة ليسوا سياسيون إلا أنهم يشاركون مع المشرعين والمنفذين ومع رؤساء الدوائر الإدارية في ممارسة القوة السياسية، والتي يتمخض عنها مسؤولية تكوين أو وضع السياسات العامة، فالمحاكم العليا لها دور في صنع السياسة العامة من خلال استخدام سلطاتها في تفسير ما هو مطلوب من القانون الجديد أو السياسة العامة الجديدة ومعرفة ما هو المطلوب من الناس إزاء سلوكياتهم وتصرفاتهم نحو الأولويات القضائية، كما وأن المحاكم ضمن عملية تنفيذ الساسة العامة تمثل ميدانا لمناقشة الآراء المختلفة التي تمثل الناس والمطبقين لتلك السياسة وهذا كله يدل على أن المحاكم تلعب دورا في التشريعات السياسية مثل: [3]

- تقرير ما إذا كانت السياسة العامة تتماشى مع الدستور أم لا؟
- لعب دور الوسيط بين واضعي السياسة العامة وبين مطبقيها،من خلال التوضيح والتفسير السليم والقانوني للمقصود من السياسات العامة.
- التأكيد من تطبيق الأوامر والقرارات الشرعية.

د- الجهاز الإداري:

نقصد بجهاز الدولة الإداري مجموعة أنماط سلوكية للأفراد العاملين في جهاز الدولة وللجماعات الوحدات التنظيمية المختلفة في الجهاز الإداري مترابطة فيما بينها بموجب ضوابط سلوكية رسمية (القوانين واللوائح والأوامر والتعليمات الرسمية ذات العلاقة، و غير الرسمية مثل العادات والتقاليد والأعراف...الخ) ذات الأثر في هذا المجال معينة وموجهة لتحقيق أهداف محددة متعلقة بتنفيذ سياسات الدولة ضمن الإمكانات المادية والبشرية المتاحة في حين لا يعني عدم وجود مشاركة فعلية واقعية من قبل الجهاز الإداري في تحديد الأهداف وذلك من خلال ثلاث طرق أساسية تتمثل فيما يلي: [4]

- يقوم جهاز الدولة الإداري بمشاركة السلطة السياسية في تحديد الأهداف عن طريق تزويدها بالمعلومات الفنية الأولية.
- تزويد السلطة بالمعلومات الفنية عن ردود الفعل الإيجابية أو السلبية التي تبرز أثناء العمل من أجل تحقيق الأهداف ضمن البيئتين الداخلية والخارجية.
- تحديد وصياغة أهداف الدولة الرسمية عن طريق ترجمة هذه الأهداف المحددة ابتداء بإجراءات وواجبات أثناء العمل من أجل تنفيذها.

2- الفواعل غير الرسمية:

1 - وصال نجيب العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 48.
2 - صدفة يحي فاضل، مرجع سبق ذكره، ص 177.
3 - فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق الذكر، ص 217.
4 - وصال نجيب العزاوي، المرجع السابق الذكر،ص ص 68، 69.

لقد تعاضم دور المؤسسات غير الرسمية مثل الأحزاب ومجموعات المصالح في المشاركة في صنع السياسات العامة، خاصة في المجتمعات الحديثة الديمقراطية وأصبحت تؤدي دورا هاما في النظام السياسي وفي عملية صنع السياسة العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

أ- الأحزاب السياسية:

تشكل الأحزاب السياسية عادة أهدافا عامة تجمع بين أعضاءها وفق برنامج أو إيديولوجية كإطار عام تتحد فيه توجهات الحزب[1].

والحزب السياسي هو مجموعة من الأشخاص مهتمة جدا بالسياسة ويكون هدفها الأول والأساسي هو أن تشارك رسميا في المؤسسات العليا لصناعة القرار.[2]

والأحزاب السياسية لها دور في السياسة العامة، فهي تمثل إحدى قنوات المشاركة السياسية للمواطن وكذا أحد قنوات الاتصال السياسي، فهي التي تقوم بالتعبير عن اهتمامات المواطنين ومطالبهم العامة، وتعمل على تحقيقها من قبل الحكومة وفعل الضغط الذي تمارسه على صناع السياسة العامة الرسميين هذا من جهة وكذلك نقل رغبات وسياسات وقرارات الحكومة إلى المواطنين من جهة أخرى،كما تعمل على تعبئة الجهود والمواقف المتباينة إزاءها إما دعما أو تأييدا وإما رفضا ومواجهة.[3]

ومن أبرز وظائف الأحزاب في النظم الحديثة نجد وظيفة التجميع والتكتل، حيث أنها تنقل مطالب وحاجات الأفراد إلى صناع القرار لتمكينهم من تشكيل نظرة شاملة حول البيئة الاجتماعية وتدفعهم إلى ترتيب أولويات ومتطلبات السياسات العامة المراد اتخاذها، وهكذا يضاعف النظام السياسي من فعاليته وقدرته الإستراتجية والتوزيعية، أو الاستجابة للمتغيرات البيئية بشكل عام[4].

وتتنوع أدوار الأحزاب السياسية ودرجة تأثيرها وفعاليتها في صنع السياسة العامة حسب نوعية الأنظمة السياسية التي تعكس البنية التشكيلية للنظام الحزبي القائم في المجتمع، ففي بريطانيا وأمريكا يهيمن حزبان سياسيان ويحاول كل منهما أن يستقطب أكبر عدد ممكن من الأفراد والجماهير للحصول على دعم انتخابي كبير، لذا فان برامجها تحرص على أن تتسع وتستجيب لمطالب القاعدة الجماهيرية.

أما المجتمعات التي تأخذ بنظام التعددية مثل فرنسا وألمانيا، فإن الأحزاب السياسية تهتم بقضايا وسياسات تمتاز بالعمومية والشمولية، أما فيما يخص البلدان التي تمتاز بالحزب الواحد كالاتحاد السوفييتي، فان دور الحزب السياسي يمثل الهيمنة الكاملة على صنع السياسات العامة[5].

ب-الرأي العام: ينظر إلى الرأي العام على انه تشكيل معقد يتميز بالتغيير المستمر وهو غير ثابت أثناء أدوراه وذلك لما يتوفر من أنواع عدة مشكلة له كل حسب مجال تخصصه من مواطن ومؤسسات عامة سياسية وإدارية وخاصة اقتصادية متنوعة النشاط والخدمة وإعلام وجماعات ضغط ومصلحة وأحزاب ونقابات وغيرها... فهو عملية معقدة ومتغيرة.

---

1 - عبد الغفار رشاد القصبي، الاتصال السياسي والتحول الديمقراطي، القاهرة: مكتبة الأدب، 2008، ص 28.

2 - وصال نجيب العزاوي، المرجع السابق الذكر، ص 51.

3 - جبرائيل آلموند، وجي بنجهام باول، مرجع سبق ذكره، ص 136.

4 - إسماعيل مرازقة، "الاتصال السياسي في الجزائر في ظل التعددية"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1997) ، ص 157.

5 - جيمس أندرسون، المرجع السابق الذكر، ص 66.

علاقة الرأي العام بالقرار العام أو السياسة العامة علاقة تحمل تعقيدات كثيرة تمثل في مجملها شكل النظام وطبيعته الممارسة السياسية وعمل الأطراف الفاعلة فيها، وكيف تؤدي الأدوار من قبل القيادة والمؤسسات والجماعات، والقوى والتيارات المختلفة وما الذي يشكله الرأي العام في هذا الإطار، ويؤثر الرأي العام في السياسة عن طريق دفع صانعيها نحو الاهتمام بقضية معينة والتأثير في مدى إدراكه لأهمية هذه القضية لأنه توجد العديد من القضايا يجهلها صناع السياسة العامة، وبالتالي فإن الرأي العام يحدد الأجندة السياسية كما يؤثر على نوعية الخيارات التي يتبناها صانعوا السياسة العامة أو ما يسمى بتحديد السياسات، إلا أن هذا النمط من التأثير نادر الحدوث لأن الرأي العام يؤثر في منع القائد السياسي من تبني سياسة معينة أكثر من دفعه إلى سياسة بديلة.[1]

وتعد طبيعة علاقة الرأي العام بالسياسة أو القرار العام بالعلاقة المتشعبة والمعقدة، تأخذ شكل التشابك وتكون غير مباشرة، ولا يمكن اختزال طبيعتها أو أبعادها في بعد واحد، وتلعب الإيديولوجيات دور كبيرا في إنتاج نوع معين من الرأي العام وحتى في شكل توزيع مجموع القيم والموارد التي يحوز عليها النظام في إطار بيئته وعند توزيعه لها، وفق تقديرات القيادة واعتباراتها والتي تدفع بها إلى الظهور والاعتماد من خلال اجتهاد وتداخل العديد من المؤسسات المكونة للنظام السياسي[2].

كما أن للرأي العام أهمية بالغة داخل النظام الاجتماعي أو السياسي في حد ذاته وذلك لما له دور فعال في تشكيل توجهات الرأي العام نحو عمل الحكومة والتأثير على قراراتها في السياسة العامة للدولة. ولان الرأي العام يتعدد في نوعه فهو يتعدد في طرق ومجالات تأثيره في المجتمع حسب موقعه في البناء الاجتماعي.

إن أهمية الرأي العام تشتمل عموما في أن الرأي العام يسبغ الشرعية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على النظام السياسي وقراراته المتعلقة بالسياسة العامة للدولة، وإن إسباغ تلك الشرعية يمثل صورة من الرضاء العام على القرارات المتخذة، ومما لاشك فيه أن الرضا الشعبي مطلب هام للاستقرار السياسي مع مراعاة أن الرأي العام يختلف في مسألة معينه عنه في مسألة أخرى، عليه فإن الرأي العام من أفضل الوسائل في ممارسة السلطة السياسية.[3]

ب- جماعات الضغط: "يقصد بجماعات الضغط ذلك التجمع الذي يضم مجموعة من الأفراد الذين يشاركون في خصائص عامة تجمعهم بهدف التأثير في السلوك السياسي لصناع القرار بما يخدم مصالح هذا التجمع وأهدافه التي تسعى إلى تحقيقها جماعات المصالح."

تتسم الجماعات بالارتباط مع بعضها البعض من خلال اتفاقها على مسائل متعددة اجتماعية واقتصادية وثقافية وغيرها تراها مكسبا لها وتسعى إلى تحقيقها، ويكون ذلك بالاعتماد على أساليب اتصالية مع السلطة منها، الاعتصام والإضراب والاحتجاج، تلزم الحكومة وجوبا إلى حوراها والاتفاق معها على خطط عمل يتم على إثرها تحقيق الأهداف أو جزءا منها وتظل هكذا ممارسات بينها وبين السلطة في إطار العملية السياسية.

1 - جمال مجاهد، الرأي العام وطرق قياسه، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2006، ص ص 180، 181.

2 - عبد الغفار رشاد القصبي، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، القاهرة: مكتبة الأدب، 2008، ص 286

3 - عبد الرزاق خيري، "الرأي العام والمشاركة السياسية ودورهما في تعزيز الديمقراطية"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، عدد 35، 2007، ص 15.

ولعل أبرز طريقة تؤثر بها جماعات المصالح أو الضغط في وضع السياسة العامة نجد:[1]

أ/ الضغط على الجهاز التنفيذي على المستوى المركزي و اللامركزي وفي جميع القطاعات سعيا نحو تحقيق أهدافها مما يؤدي بمناورتها المتشعبة إلى تعطيل عملية التنفيذ أو التعجيل به مع إخضاع الحكومة أحيانا إلى تلبية مطالبها عن طريق التهديد.

ب/ يمكن للضغط أن يمتد إلى السلطة التشريعية من خلال ممثلي الشعب وذلك في إطار تكوين جماعات المصلحة القطاعية أو غيرها ويدخل كل ذلك في إطار التعبير عن الصالح في إطار صياغة السياسة العامة، ومع استخدام أساليب متعددة في عملية الحوار مع السلطة.

وتختلف قوة وضغط كل منظمة أو جماعة طبقا لمركز قوتها، ما يؤدي إلى تحديد درجة تأثيرها على السلطة ومختلف الهيئات التابعة لها في توجيه قراراتها التي تدخل في فحوى السياسة العامة، طبقا لمساحة الديمقراطية في المجتمع تعبر دائما جماعات الضغط والمصالح عن حاجاتهم ولطلباتهم ومصالحهم فهي دائما باستخدام أدوات ووسائل شتى للضغط وتوجيه القرارات لصالحها.[2]

المطلب الثالث: مراحل صنع وإعداد الساسة العامة

إن رسم وصنع السياسة العامة عملية هامة يشترك فيها العديد من الفاعلين كل حسب موقعه في النظام السياسي ليعبر عن الاحتياجات اللازمة في مجال معين أو عدة مجالات، ولتتشكل السياسة العامة في شكلها النهائي نجدها تمر عبر مراحل مهمة تأخذ اهتماما وحيزا واسعا لدى صناع القرار ومختلف تشكيلات النظام السياسي، لتتبلور في النهاية وتترجم من مجموع قرارات وقوانين ومراسيم إلى سلوكيات وديناميات مستمرة منتظمة.

وسنتعرض ضمن هذا المطلب إلى دراسة المراحل التي تمر بها عملية إعداد السياسة العامة.

1-معرفة وتحديد المشكلة: تبدأ عملية إعداد السياسة العامة بمبادرة من الحكومة إثر إحاطتها علما بموقف أو مشكلة أو مسألة معينة تثير اهتماما واسعا لدى الجماهير، ويكون ذلك بواسطة مؤسسات الدولة الرسمية منها وغير الرسمية قصد معالجتها وفق منطق الاستجابة النوعية[3]، كما لا يمكن أن نضع حلولا للمشكلة دون أن نحدد ونعرف المعلومات الكافية عنها ليتم تطويقها في حدود ما يسمح بمعالجتها، ويعد تحديد وتعريف المشكلة العامة من أهم خطوات رسم السياسة العامة.[4]

وتعرف المشكلة بأنها: "ظرف أو موقف يثير الحاجات وعدم الرضا لدى الأفراد وربما يجعلهم يطلبون العون والمساعدة لمواجهة ما يعانون منه، وهذا يقع عادة من جانب الذين يهمهم الموقف أو المتأثرين به أو جانب الممثلين معهم".[5]

ويحدد لنا **"بيتر داركر"** ثلاث إجراءات أساسية لكيفية تعامل المحلل في السياسة العامة مع المشكلة العامة في سبيل التعرف عليها ودراسة أبعادها من خلال ما يأتي:

---

1 - محمد سعيد عبد الفتاح، محمد فريد الصحف، الإدارة العامة المبادئ والتطبيق، القاهرة: الدار الجامعية، 2003، ص 154، 155.

2 - طلعت مصطفى السروجي، السياسات الاجتماعية في إطار التغيرات العالمية الجديدة، القاهرة: دار الفكر العربي، 2004، ص 160.

3 - مبروك ساحلي، ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص 65.

4 - ثامر كمال محمد الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص ص 162، 163.

5 - جيمس أندرسون، مرجع سبق ذكره، ص ص 77، 78.

- **تصنيف المشكلة**: ويتم ذلك من خلال طرح مجموعة التساؤلات لتصنيف المشكلة منها: هل هي عامة متكررة يمكن مواجهتها أو حلها بطرق معهودة بناءا على بعض القواعد أو المبادئ والأساليب السابقة المعمول بها؟ أم أنها استثنائية فريدة من نوعها أو جديدة المظهر تشكل نوعا جديدا من المشاكل، ولا يمكن معالجتها بالطرق التقليدية المعمول بها.وإنما يتوجب تطوير أو بناء برنامج أو نظام جديد مخصص لها.

- **التعرف على المشكلة:** يتم وفق هذه الخطوة التعرف على ماهية المشكلة وحقيقتها أي تحديدها، حول ما الذي يجري ؟ وما الذي له علاقة فعلية بما يحدث؟ وما هو جوهر أو مفتاح المشكلة؟ وهذه الأسئلة تسمح بإعطاء تشخيص للمشكلة مع إمكانية توسيع عدد الأسئلة المفككة لسبب ظهورها.

- **تحديد الجواب على المشكلة:** أي تحديد المعايير الواضحة والخاصة بما يجب على الإجراء المتخذ أو القرار أن ينجزه؟ وما هو الهدف الذي يجب على هذا القرار أن يصل إليه؟ ما هي الظروف الحديثة للمشكلة؟ وما هي الشروط المحددة والواجب على القرار أو الإجراء أن يلبيها.

2- تجميع المعلومات المتكاملة: في هده المرحلة بتم جمع المعلومات والبيانات والإحصائيات اللازمة والكافية عم المشكلة وباستخدام مختلف الأدوات البحثية والوسائل المتاحة حتى يتم تبيين كافة جوانبها وتأثيراتها وما يمكن أن تحدثه زمنيا ومكانيا للوصول بعدها إلى بناء البدائل.

من هنا فإن عملية بلورة سياسة عامة جديدة أو لاحقة، تكفل حلا بعيدا للمشكلة القائمة تعتمد بالدرجة الأولى على طبيعة المعلومات الوافية والحقيقية بالكم والنوع، والتي يتمكن محلل السياسة العامة من الرجوع إليها في تحليلاته و اختياراته. وهناك أسس ثلاث يجب أن يلتزم بها محلل السياسة العامة في سبيل تمكنه، من تجميع المعلومات المتكاملة التي يحتاج إليها وهي: [1]

أ-التفكير العميق والدقيق والمستمر في طبيعة المشكلة والبحث عن المعلومات الكافية للتعرف أكثر عليها.

ب- تفعيل دور الاستشارة والمشاورة مع المختصين وذوي الخبرات، لفهم أكثر للمشكلة.

ج- التحكم في استخدام المعلومات الإحصائية وطرق معالجتها والقياس الموضوعي لخاصتي الصدق والثبات لضمان فاعلية في بناء القرارات.

ولكي نحقق الفائدة من المعلومات يجب أن تتوافر فيها الخصائص الممثلة في الموضوعية والدقة والشمولية والملائمة .

3-ترشيح بدائل الحلول: بعد التعرف على المشكلة وجمع المعلومات المتعلقة بها وما يمكن أن تحدث تأتي مرحلة وضع مجموعة من البدائل التي يمكنها معالجة مشكلة الدراسة ويتم ذلك وفق ما تتوفر عليه من مجموعة إمكانيات مادية وبشرية تؤهل عملية المعالجة في الوقت الذي يمكن أن تكون البدائل المتاحة تعبر عن سياسة سلبية أو ايجابية حسب واقع الظروف التي تعيشها الدولة ويعرفها صانعي القرار.[2]

1 - فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سبق ذكره، ص 101.
2 - أحمد مصطفى الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 258.

في الوقت نفسه تفرض هذه المرحلة على صانعي القرار ضرورة الاعتماد على الأساليب العلمية والبحثية في محاولة إيجاد الحلول المناسبة للمشكلة لضمان نتائج أكثر فاعلية وأكثر قبول.[1]

4- اختيار البديل الأفضل: بعد وضع مجموعة البدائل التي تملك إمكانية معالجة المشكلة يقوم صانع القرار باتخاذ القرار حول اختيار البديل الأمثل أو الأفضل المطروح من مجموع البدائل ليكون السياسة الموجهة نحو معالجة المشكلة القائمة، ويتضمن اعتماد السياسة العامة وصدرورها في الشكل القانوني الذي يكسبها الشرعية ويضفي عليها قوة الإلزام، كما أن اعتماد البديل الأفضل يتم وفق مجموعة من المعايير أهمها:[2]

-تكلفة البديل المادية والبشرية التي يمن ان تنجم عنه عند تنفيذه.

-إمكانية استغلال مختلف الموارد المتاحة من طرف البديل وقدرته في حل المشكلة .

-طبيعة البديل أثناء عملية المعالجة للمشكلة، هل هي جزئية أم كلية .

-مدى موائمة البديل الأفضل مع السياسة العامة وتوجهات الدولة والمجتمع والمتغيرات البيئية.

-التركيز على خاصتي السرعة والتوقيت اللازمين لإظهار نتائج البديل المحتملة .

-درجة المخاطرة المتوقعة من البديل في حال عدم تحقيقه للهدف المرجو منه.

وما يمكن أن نشير إليه أن النظام السياسي وتوجهاته الإيديولوجية والمتغيرات البيئية المؤثرة على سلوكه، وبالرغم أيضا من مهارة صانعي القرار وخبراته المتعددة والتي يمكن أن يجد فيها تشابها لحلول مشكلات في أزمنة سابقة، إلا انه يبقى الاعتماد على الطرق العلمية والأساليب البحثية أمر ضروريا يمنح صنعا لسياسة عامة ناجعة وفعالة.

5- تنفيذ السياسة العامة: يتم في هذه المرحلة نقل السياسة العامة من عملية التخطيط إلى عملية التجسيد عبر عمليات التنظيم وتحديد المعنيين بمسالة التنفيذ من مختلف هياكل الدولة على المستوى المركزي أو اللامركزي، والتنسيق بينهم عبر قنوات اتصال متعددة الشكل والنطاق لضمان أحسن تنفيذ مع تحديد ادوار القيادة عبر المستويات الهيكلية والصلاحيات التابعة وفق نطاق إشراف معتدل ومنتظم مع فرض رقابة نوعية ملازمة لعملية التنفيذ كل هذا يتم باستخدام الموارد المتاحة المادية والبشرية والتنظيمية.[3]

إن إقرار السياسة العامة عمل سياسي بالدرجة الأولى يتم عبر مؤسسات الدولة السياسية وتتم عبر مصادقة السلطة التشريعية عليها حتى وان كان تدخلها في رسم السياسة العامة لا يضاهي عمل وتدخل السلطة التنفيذية عند رسمها وإخراجها في شكلها النهائي، والتي يصبح لها دور ثاني وهو التنفيذ والمتابعة عبر أجهزتها إلى جانب أجهزة رقابية متعددة المشارب وتكون بهذا الشكل تأخذ دورين أساسيين وهو وضع السياسية العامة وتنفيذها.[4]

6- متابعة وتقييم السياسة العامة:يعتبر التقييم مسألة احترازية تتم عبر قنوات متعددة تشرف على إدارتها الحكومة وهذا لأجل التعرف على نجاعة عملية التنفيذ ومدى تحقيق الأهداف المرجوة من البديل الأفضل الذي يعبر عن السياسة، والتقييم يأخذ شكلين الإيجاب والسلب مع اعتماد صورة متنوعة للرقابة المتمثلة في الرقابة القبلية والآنية والبعدية، هذا كله لضمان التطبيق الجيد والمحكم لمضمون السياسة المرسومة

1 - فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سبق ذكره، ص 102.
2 - ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص 169.
3 - كمال المنوفي، أصول تحليل السياسة العامة، القاهرة: دار الجلال، 2009، ص 54.
4 - ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص 170.

ويلاحظ في تقييم عملية تنفيذ السياسات العامة، أن التنفيذ يتأثر بالصراع أو الإجماع على أهداف السياسة وغاياتها. فالسياسات التي تتطلب تغيرات درامية وضخمة تثير الصراع على الأهداف بين الإطراف والسياسات التي تتطلب تغيرات طفيفة تثير الإجماع.[1]

ويعمل التقييم أيضا على إعادة النظر في مضمون السياسة المتبعة بتقويمها أو إزالتها واستبدالها بسياسة جديدة تواكب معالجة المشكلة وتحمل معايير الكفاءة والفعالية، ويكون ذلك بناءا على معلومات وإحصائيات كافية تكون كردود عكسية من البيئة ، أو من طرف الحكومة عند معرفتها بوجود إختلالات في طبيعة السياسة.

1 - كمال المنوفي، نفس المرجع السابق، ص ص 58، 59.

خلاصة.

شكل موضوع السياسات العامة للدول محور اهتمام الكثير من علماء السياسة في الثلث الأخير من القرن العشرين، ودارت مجمل النقاشات حول طبيعة التحولات التي أدت إلى تضاعف تدخل السلطات العمومية في الحياة اليومية للمواطنين. أين كانت هذه التدخلات موضوع البحوث المختلفة، كذلك الجذور الفكرية لاختصاص تحليل السياسات العامة كمجموعة مناهج لدراسة وفهم أعمال الحكومة ومعرفة من أي للتيارات الفكرية والأطروحات الاجتماعية استقت هذه المناهج أسسها وقواعد عملها، ومنها تعددت التعريفات لمفهوم السياسة العامة، وقد كان ملخص هذه التعريفات أن السياسة العامة هي ما تقوم به الحكومة بفعله أو الامتناع عن فعله في إطار التفاعل الدائم والمتغير بين السلطات الثلاث.

كما تقوم السياسة العامة على مجموعة من المكونات والخصائص التي اتسمت بها عبر كل مرحلة من مراحل تطورها.وقد عرفت مراحل تطور السياسة العامة إقترابات ومناهج واكبت صيرورتها التاريخية ولازمتها بداية من مفكري السياسة القدامى وتحليلاتهم المنهجية مرورا بالمرحلة التقليدية وصولا إلى المرحلة ما بعد السلوكية التي شهدت وقتها ميدان العلوم السياسية أوجه. وقد تنوعت إقترابات دراستها باعتماد الباحثين جملة من المناهج و الإقترابات التي كان لها من الإمكانية توضيح وتحديد مختلف المواضيع بما يتناسب مع المعطيات الواردة في الدراسة محل البحث وهذا دائما حسب المرجعية الفكرية لكل باحث ومفكر ومحلل.

وقد تبين أن هناك صعوبات تعتري دراسة السياسة العامة على وجه العموم وفي الدول النامية خاصة إذ وضع الاقتراب من مؤسسات صنع القرار وارتباطها بمفاهيم محورية ذات صلة وثيقة بشرعية النظام كثيرا من المحاذير على جدوى دراسات السياسات العامة في هذه الدول، في حين أن دراستها لها وقعها في العالم الديمقراطي، إذ تتوجه بالأساس نحو صانع القرار وخبراء السياسات.

هذا نجد أن نتاج السياسة العامة هي تفاعل مجموع الفواعل السياسية الرسمية وغير الرسمية وان تفاوتت في درجة مساهماتها وتأثيرها في رسم نوع السياسة وطبيعة توجهها ومدى توافقها مع مطالبها. وضمن هذا كله تمر السياسة العامة دائما بمراحل متعددة ومختلفة والتي تضمنت مجموعة من المعايير التي تقاس عليها عملية التحليل للموضوع محل الدراسة بدءا من وجود مشكلة مرورا بطرح البدائل ثم اختيار البديل الأمثل وصولا إلى عملية التنفيذ والتقييم والمتابعة.

قائمة المراجع:

1-الكتب:

1- فاطمة الربابعة، "تحليل السياسة العامة، نظرة في الممارسة"، في علي الدين هلال وآخرون، تحليل السياسة العامة فالوطن العربي، القاهرة: مركز دراسات واستثمارات الإدارة العامة، 2004.

2- محمد نصر مهنا، علم السياسة بين التنظير والمعاصرة، القاهرة: دار المعارف،(د س ن).

3- نقلا عن: مصطفى أبو زيد فهمي، حسين عثمان، الإدارة العامة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003.

4- عبد العزيز بن حبتور، أصول ومبادئ الإدارة العامة، عمان: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2000.

5- جان ماري دانكان، علم السياسة، ترجمة: محمد حرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992.

6- حسن الأبشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000، ص 18.

7- زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة، ليبيا: منشورات جامعة قار يونس،(د س ن) ص 242.

8- ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

9- وصال نجيب العزاوي، مبادئ السياسة العامة، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003.

10-فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، الأردن: دار المسيرة للنشر و التوزيع، 2001.

11-أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، الأردن، مطبعة الجامعة الأردنية، 2002.

12-كمال محمد المغيربي، الإدارة والبيئة والسياسة العامة، عمان: دار الثقافة، 2001.

13-جابرئيل آلموند إيه، وآخرون، السياسة المقارنة إطار نظري، تر: محمد زاهي بشير المغيربي، بنغازي: منشورات قار يونس 1996.
14-محمد نصر مهنا، العلوم السياسية بين الأصالة والمعاصرة، الإسكندرية: مركز دلتا للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.
15-جمال سلامة علي، النظام السياسي والبناء الاجتماعي، القاهرة: دار النهضة العربية، 2005.
16-أحمد مصطفى الحسين، مرجع سبق ذكره.
17-جيمس أندرسون، صنع السياسة العامة، تر: عامر الكبيسي، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1999.
18-محمد موفق حديد، مرجع سبق ذكره.
19-حسين أبشر الطيب، مرجع سبق ذكره.
20-مصطفى أبو زيد فهمي، حسين عثمان، الإدارة العامة: الإطار العام لدراسة الإدارة العامة في الحكم والإدارة في السياسة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003.
21-عمار بوحوش، نظرية الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرون، بيروت: دار المغرب الإسلامي، 2006.
22-عبد الغفار حنفي، ورسمية قرياقص، أساسيات الإدارة وبيئة الأعمال، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
23-محمد الزاهي المغيربي، التنمية السياسية والسياسة المقارنة: قراءات مختارة، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1998.
24-جبرائيل آلموند، وجي بنجهام باول، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، تر: هشام عبد الله، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997.
25-زهرة صالح، صناعة القرار السياسي، سلسلة كتيبات برلمانية، البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، 2016.
26-بهاء الدين مكاوي، القرار السياسي" ماهيته، صناعته، اتخاذه، تحدياته"، البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017.
27-فايز حسين، سيكولوجية الإدارة العامة، الأردن: دار أسامة، 2008.
28-حسين عبد الله الدعجة، صنع السياسات العامة، عمان: وزارة الثقافة، 2019.
29-مبروك ساحلي، عبد النور ناجي، مقدمة في دراسة السياسة العامة، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2014.
30-عبد الغفار رشاد القصبي، المؤسسية وبناء المؤسسات، مملكة البحرين: سلسلة إصدارات التنمية السياسية، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2008.
31-صدفة يحي فاضل، مبادئ علم السياسة: مدخل موجز لدراسة العلوم السياسية، ط3، جدة: دار العلم، 2003.
32-محمد نصر عارف، ابستومولوجيا السياسة المقارنة، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.
33-غانم السيد عبد المطلب، تنفيذ إملاء السياسة العامة، برنامج تدريبي حول قدرات أعضاء فروع المجلس القومي للمرأة، القاهرة: مركز دراسات استشارات الإدارة العامة، 2002.
34-محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي- المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997.

35-عمار بوحوش، الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة، ط2، الجزائر: دار البصائر، 2008.
36-عبد الغفار رشاد القصبي،مناهج البحث في علم السياسة، الكتاب الأول، مرجع سبق ذكره.
37-علي محمد بيومي، دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2004.
38-عبد الغفار رشاد القصبي، الثقافة السياسية، مملكة البحرين:معهد البحرين للتنمية السياسية، 2008 .
39-موفق حديد موفق، الإدارة العامة هيكلة الأجهزة وصنع السياسات العامة وتنفيذ المشاريع، عمان: دار الشروق 2000.
40-موفق حديد موفق، مرجع سبق ذكره.
41-عبد الغفار رشاد القصبي، الاتصال السياسي والتحول الديمقراطي، القاهرة: مكتبة الأدب، 2008، ص 28.
42-جمال مجاهد، الرأي العام وطرق قياسه، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2006.
43-عبد الغفار رشاد القصبي، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، القاهرة: مكتبة الأدب، 2008.
44-محمد سعيد عبد الفتاح، محمد فريد الصحف، الإدارة العامة المبادئ والتطبيق، القاهرة: الدار الجامعية، 2003.
45-طلعت مصطفى السروجي، السياسات الاجتماعية في إطار التغيرات العالمية الجديدة، القاهرة: دار الفكر العربي، 2004.
46-كمال المنوفي، أصول تحليل السياسة العامة، القاهرة: دار الجلال، 2009.
47-خيري عبد القوي، دراسة السياسة العامة، الكويت: ذات السلاسل، 1989.

المجلات والدوريات:

48-عبد الرزاق خيري، "الرأي العام والمشاركة السياسية ودورهما في تعزيز الديمقراطية"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، عدد 35، 2007.
49-بسمة خليل الأوقاتي، سعد السعيدي، دور المعلومات في عملية صنع القرار السياسي الخارجي(دراسة نظرية)، مجلة دراسات دولية، المجلد ، العدد 50، السنة.
50-أماني مسعود، "السياسات العامة –تطور المفهوم واقترابات الدراسة"، مجلة سياسات، العدد (8)، رام الله -فلسطين: معهد السياسات العامة، ربيع 2009.
51-نجوى إبراهيم محمود،"مفهوم السياسة العامة"، مجلة الديمقراطية، العدد الأول، 2001.

الأطروحات والرسائل:

52-إسماعيل مرازقة، "الاتصال السياسي في الجزائر في ظل التعددية"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1997).
53-سلمى الإمام، "صنع السياسة العامة في الجزائر، دراسة السياسة التعليمية 1997-2007"،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007-2008).
54-نادية بونوة، "دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة -دراسة حالة الجزائر-"، (مذكرة ماجستير ي العلوم السياسية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2009-2010).
55-منصور بن لرنب، "محاضرات في نظام الحكم في الإسلام، لطلبة الدراسات العليا"، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسة والإعلام، 2000.

56-عمار معمر، "إشكالية صنع السياسة العامة في الجزائر-دراسة وصفية تحليلية-"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسة والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008-2009).

57-سليمان أعراج، "دور الجماعات المحلية في صنع السياسة العامة في الجزائر ما بين 2000 -2010"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010-2011).

58-إبتسام قرقاح، "دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر1989-199"، (مذكرة ماجستير في السياسات العامة والحكومات المقارنة، قسم العلوم السياسية والعلاقات لدولية، جامعة باتنة، 2010-2011).

الملتقيات والمؤتمرات:

59-وداد عزيزي، حنان بوقروم، فعالية صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي الموسوم بـ: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جماعة محمد بوضياف –المسيلة- الجزائر، يومي أفريل 2009.

60-طارق عبد الرؤوف عامر، نظريات صنع القرار ومهاراته في الإدارة التعليمية وطرق مواجهة مشكلاته(تصور مقترح)، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي الموسوم بـ: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جماعة محمد بوضياف –المسيلة- الجزائر، يومي أفريل 2009.

61-جهيدة ركاش، "ماهية السياسة العامة وكيفية صنعها"، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني حول "السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، يومي 26و27 أفريل، 2009.

62-ابتسام بدري، "تأثير المحددات الداخلية والخارجية في رسم السياسة العامة"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول "السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع"،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، يومي 26و27 أفريل 2009،جامعة سعيدة.